الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
تتوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

انعكاسات الشراكة الأورجزائرية على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

- آسيا بلعايش

الأستاذ المشرف:

* أ /د خليفي عيسى

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من ربياني على الأخلاق والفضيلة وشملاني بالحنان والعطف وكانا لي درع أمانيه في نائبات الزمان وتحملا عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا وألم الحياة فكانو سندي في وقت الضيق:

إخوتي الأعزاء: بلال، عبد المالك، عبد الرؤوف، عبد الحليم.

وأختاي: أسماء وإيمان.

وإلى زوجة أخي خولة وإلى زوج أختي سليم.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد

إلى رفيقة دربي وصديقتي العزيزة هناء رفرافي

وإلى كل دفعة الاقتصاد الدولي 2018-2019

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله أولا على كل النعم، وعلى توفيقه لي في تقديم هذا البحث على هذه الصورة.

ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذي المشرف "خليفي عيسى" على مجهوده ودقة مواعيده وصدقه والذي لم يبخل علي طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته السديدة، فكان لي نعم الدعم خلال فترة إنجازي لهذا البحث، زاده الله علما وتواضعا.

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

الملخص

يشهد الاقتصاد العالمي توجها متزايدا نحو إزالة الحواجز أمام انسياب حركة عوامل الإنتاج وتحريرا للتجارة من القيود وتسارعا للعلاقات بين الدول. يسعى الإتحاد الأوروبي إلى نشر علاقاته الاقتصادية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1955 المبادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة في إطار جديد للعلاقات الثنائية تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية.

ان الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وترقية الصادرات غير النفطية ومناخها الاستثماري بواسطة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و لقد هدفت هذه الدراسة للبحث في محتوى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وتتبع تطور العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال تحليل آثار هذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

ولقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن اتفاق الشراكة لم يكن يسري في صالح الطرف الجزائري، فالجزائر لم تتحصل على امتيازات إضافية في إطار هذه الإتفاقية، كما لم تستطع الإستفادة منها في تأهيل اقتصادها ليبقى اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الشراكة الأورومتوسطية، الشراكة الأوروجزائرية، برنامج ميدا.

Abstract :

The global economy is witnessing an increasing trend towards removing barriers to the flow of factors of production, liberalizing trade and accelerating relations between countries. The European Union seeks to spread its economic relations with the countries of the southern Mediterranean. The Barcelona Conference in 1955 was the first initiative to launch the new concept of relations between the EU and the Mediterranean countries in a new framework for bilateral relations under the name of the Euro-Mediterranean Partnership.

As a developing country and exporter of oil, Algeria is trying to diversify its exports and promote its non-oil exports and investment climate through partnership with the European Union. This study aimed to study the content of the Uruguayan Association Agreement and follow the development of relations between Algeria and the EU by analyzing the effects of this partnership on the Algerian economy.

At the end of this study, we concluded with a series of results, most notably that the partnership agreement did not apply to the Algerian side. Algeria did not obtain additional privileges under this agreement, nor was it able to benefit from it in rehabilitating its economy.

Keywords: Economic Integration, Euro-Mediterranean Partnership, Euro-Algerian Partnership, MEDA Program

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الإهداء	**I**
شكر وتقدير	**II**
الملخص	**III**
فهرس المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**V**
المقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي كآلية من آليات الشراكة	
تمهيد	4
المبحث الأول: التكامل الاقتصادي	5
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	5
المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي	6
الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية	6
الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة	6
الفرع الثالث: الإتحاد الجمركي	7
الفرع الرابع: السوق المشتركة	7
الفرع الخامس: الإتحاد الاقتصادي	8
الفرع السادس: الإتحاد النقدي	8
المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي	9
الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية	9
الفرع الثاني: أهداف غير اقتصادية	11
المبحث الثاني: الشراكة خصائصها ودوافع ظهورها	11
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	11
المطلب الثاني: خصائص الشراكة	12
المطلب الثالث: دوافع ظهور الشراكة	13
الفرع الأول: الدوافع المؤدية للشراكة	13
الفرع الثاني: أسباب اللجوء للشراكة	14
المبحث الثالث: التكامل والشراكة	16
المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي	16
المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للإتحاد الأوروبي	17

فهرس المحتويات

الفرع الأول: منهج التكامل الأوروبي	17
الفرع الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: من الشراكة الأورومتوسطية إلى الشراكة الأوروجزائرية	
تمهيد	21
المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية	22
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية	22
المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأورومتوسطية	22
الفرع الأول: أهداف الإتحاد الأوروبي	23
الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية	24
المطلب الثالث: السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي	24
الفرع الأول: السياسة المتوسطية الجزئية	24
الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة	25
الفرع الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية	26
المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية	27
المطلب الأول: بدايات مشروع الشراكة الأورومتوسطية	27
المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة	29
الفرع الأول: مؤتمر برشلونة	29
الفرع الثاني: المؤتمرات اللاحقة	32
المطلب الثالث: آليات تمويل الشراكة الأورومتوسطية	34
الفرع الأول: برنامج التعاون المالي ميدا	34
الفرع الثاني: البنك الأوروبي للاستثمار	34
الفرع الثالث: برنامج التأهيل الجديد (PMEII)	35
المبحث الثالث: الشراكة الأوروجزائرية	36
المطلب الأول: مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية	36
الفرع الأول: اتفاقية التعاون 1976	36
الفرع الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	38
المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية	41
الفرع الأول: بنود اتفاق الشراكة	41
الفرع الثاني: مجالات اتفاق الشراكة الأوروجزائرية	42

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أهمية ودوافع الشراكة الأوروجزائرية	45
الفرع الأول: أهمية الشراكة الأوروجزائرية	45
الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأوروجزائرية	46
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث: أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	49
المبحث الأول: برنامج ميدا	50
المطلب الأول: برنامج ميدا متوسط	50
الفرع الأول: التعريف بالبرنامج	50
الفرع الثاني: أهداف البرنامج	51
الفرع الثالث: أشكال التمويل وآليات عمل البرنامج	52
المطلب الثاني: تحليل برنامج ميدا متوسط	52
الفرع الأول: البرنامج المالي ميدا 1	52
الفرع الثاني: البرنامج المالي ميدا 2	54
المطلب الثالث: برنامج ميدا الخاص بالجزائر	56
الفرع الأول: برنامج ميدا 1 للجزائر	56
الفرع الثاني : برنامج ميدا 2 للجزائر	58
المبحث الثاني: آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني	59
المطلب الأول: الآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية	59
الفرع الأول: الميزان التجاري	59
الفرع الثاني: الصادرات	61
الفرع الثالث: الواردات	63
المطلب الثاني: آثار الشراكة على الجانب المالي	65
الفرع الأول: أثر تدفق رؤوس الأموال	65
المطلب الثالث: آثار أخرى للشراكة الأوروجزائرية	68
الفرع الأول: الأثر على المالية العامة	68
الفرع الثاني: الأثر على القطاع الصناعي	69
الفرع الثالث: الأثر على القطاع الزراعي	70
الفرع الرابع: الأثر على العمالة	71
المبحث الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	72

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تقييم برنامج ميدا	72
المطلب الثاني: الآثار العامة للشراكة الأوروجزائرية	73
الفرع الأول: الآثار الإيجابية للشراكة	73
الفرع الثاني: الآثار السلبية للشراكة	75
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة	75
الفرع الأول: سيناريو السياسات الجديدة (2011-2035)	75
الفرع الثاني: متطلبات نجاح منطقة التبادل الحر المستقبلية الأوروجزائرية	77
الفرع الثالث: التفكيك التعريفي	80
خلاصة الفصل	82
خاتمة عامة	84
قائمة المراجع	89
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
1	الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع الأوروبي (إعلان برشلونة)	31
2	التوقيعات منذ إنشاء فيميب (بالمليون يورو، تشرين الأول/ أكتوبر 2002–كانون الأول/ديسمبر 2014)	35
3	المساعدات المالية المخصصة للجزائر وفق البروتوكولات المالية 1978 إلى 1996	37
4	المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995–1999) (بمليون أورو)	53
5	الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (ميدا) للفترة (1995–1999)	54
6	الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية للدول العربية المتوسطية	55
7	التزامات مشروع ميدا المخصص للجزائر للفترة (1995–1999)	56
8	التوزيع السنوي لالتزامات ميدا لصالح الجزائر للفترة (1995–1999)	57
9	التوزيع السنوي للمبالغ المالية للجزائر ميدا 2	58
10	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005–2015)	59
11	حوصلة عامة حول الصادرات الجزائرية سنة 2015	61
12	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001–2015)	62
13	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001–2014)	64
14	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002–2014)	66
15	تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2005–2014	67
16	الخاص بالتفكيك التعريفي في الجزائر	81

المقدمة

المقدمة

تمهيد :

من الخصائص التي يتميز بها النظام العالمي الجديد التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبيرة تستطيع من خلالها البلدان مواجهة التحديات وتحمل المخاطر وتقاسم الرفاهية، وأصبح المجال الإقليمي الاقتصادي هو المهيمن وهذا بغية الحصول على أكبر الأرباح والمكاسب من التجارة الدولية ومن هذا المنطلق ظهرت تجارب كثيرة في محاولة إقامة تكتلات اقتصادية من أجل تدعيم واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاديات الدول، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يمتلكها التكتل، ومن بين هذه التكتلات والأكثر نجاحا حاليا الإتحاد الأوروبي أين تجمعت الدول الأوروبية سويا في إطار كتلة واحدة من أجل مواجهة التطورات العالمية المتسارعة والحفاظ على دورها فيه والرفع من قيمتها السياسية وقوتها الاقتصادية وحماية مكاسبها الاجتماعية وسعيها لتحقيق مصالحها الإقليمية من خلاله، إن من أهم أولويات الإتحاد الأوروبي إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط خصوصا، أملته ضرورات تاريخية وجغرافية، بالإضافة إلى الرغبة في التوسع وفتح منافذ جديدة وهذا ما جاءت به ندوة برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي انعقدت في نوفمبر 1995 كنقطة انطلاق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية بهدف تحقيق الحوار والتعاون السياسي والأمني من جهة وإنشاء منطقة التبادل الحر تدعم الحوار الثقافي والاجتماعي بين الضفتين من جهة أخرى.

والجزائر باعتبارها من دول الحوض المتوسط وكونها منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الجيوستراتيجي الهام من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى فهي تسعى إلى وضع ترتيبات حمائية لاقتصادها من خلال هذه الشراكة حيث تهدف بذلك إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وفي ظل هذه التطورات رأت في الشراكة ضرورة حتمية إثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي خلال الآونة الأخيرة وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من أجل رفع الأداء الاقتصادي، وكان ذلك بطبيعة الحال عبر سلسلة من المفاوضات إلى أن انتهى بتوقيع الاتفاقية في 22 أفريل 2002، لتدخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005، والتي تسمح بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية مع دول الإتحاد.

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية تأخذ بعدا جديدا يتجاوز مجرد منح امتيازات تجارية أو معونات مالية وتكنولوجية كما كان الحال في اتفاقيات التعاون السابقة فالاتفاقيات الجديدة أكثر شمولا لأنها تأخذ شكل الشراكة وتنتهي بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين فهي تغطي مجالات متعددة.

يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي بالنسبة للجزائر ولا يضاهيه أي تكتل آخر أين تتمثل أهمية هذه الشراكة في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ ما نسبته 60% مع المجموعة الأوروبية بحيث يتضمن

المقدمة

الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة من 2005 إلى غاية 2017 بقصد إقامة منطقة تجارة تبادل حرة وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDA قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية.

إلا أن هذه الشراكة تتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا ومنتجات ذات قدرة تنافسية عالية بينما الجزائر باقتصاد فني يعتمد بشكل أساسي على البترول والغاز بالإضافة إلى ذلك معانات الاقتصاد الجزائري من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة تعكس الظروف التي يمر بها.

وعليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

- ما أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم ملامح اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية؟ وما الدوافع والأهداف من إقامتها؟
2. ما هو مسار ومضمون اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؟
3. ماهي المكاسب التي يمكن أن تحققها الجزائر من وراء تجربة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؟
4. هل ساهمت الشراكة الأوروجزائرية في تطوير الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟
5. هل ساهمت الشراكة الأوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر إيجابي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري.

- يوجد أثر إيجابي للشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية.
- يوجد أثر إيجابي للشراكة الأوروجزائرية على تدفق الاستثمار الأجنبي.
- يوجد أثر إيجابي للشراكة الأوروجزائرية على قطاعات أخرى (المالية العامة، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، العمالة).

الفرضية الرئيسية الثانية: يمثل اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي نموذجا ناجحا للشراكة آنيا ومستقبليا.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ موضوع الدراسة يتماشى مع التخصصّ" اقتصاد دولي " كون هذه الشراكة على المستوى الدولي.

- ✓ حداثة موضوع الشراكة واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي الوطني والدولي. بالإضافة للميول الشخصية للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- ✓ دراسة الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومعرفة أثره على الصعيد الاقتصادي.
- ✓ نقص الدراسات والبحوث التي تناولت تقييم الشراكة من خلال تحليل آثارها.

أهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على البعد النظري التاريخي للشراكة الأوروجزائرية بداية بالتعاون كأول صورة رسمية لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط ومنتهية إلى الشراكة كنسق جديد للعلاقات بين الطرفين.
- ✓ إبراز أهم محاور الإتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:

لموضوع الدراسة أهمية في أنه يتناول موضوع الشراكة الأوروجزائرية الذي لم تتحدد معالمه بصورة نهائية، وفي كونه نسق جديد لعلاقات التعاون الاقتصادي وأحد الأشكال الحديثة للتكتلات الاقتصادية وباعتبارها مشروعا يساعد الدول الأعضاء الأوروبية والمتوسطية من مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس الاقتصادي الدولي.

وهي محاولة لتسليط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والكشف عن مدى انعكاساتها السلبية والإيجابية على الاقتصاد الوطني في ظل المرحلة الراهنة.

منهج الدراسة:

1. **المنهج التاريخي** : اعتمدنا المنهج التاريخي عند تطرقنا إلى المسار التاريخي لمشروع الشراكة و جذور العلاقات الأوروبية الجزائرية .
2. **المنهج الوصفي التحليلي** : اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي حتى نتمكن من وصف وتشخيص وفهم الشراكة الأوروجزائرية.

هيكل الدراسة:

للإلمام أكثر بجوانب الشراكة الأوروجزائرية واستخلاص الملاحظات والنتائج قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل يشمل ثلاث مباحث، حيث أن الفصل الأول جاء بعنوان التكامل الاقتصادي كآلية من آليات الشراكة بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الجانب النظري للتكامل الاقتصادي وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الشراكة، خصائصها ودوافع ظهورها وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى الإتحاد الأوروبي كنموذج رائد للشراكة وجاء الفصل الثاني تحت عنوان الانتقال من الشراكة

الأورومتوسطية إلى الشراكة الأوروجزائرية بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية وأهدافها أما في المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى تطور العلاقات الاقتصادية الأروبية–المتوسطية وفي المبحث الثالث الشراكة الأوروجزائرية وفي الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان آثار الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري ذكرنا في المبحث الأول نموذج ميدا أما في المبحث الثاني فتعرضنا إلى آثار الشراكة الأوروجزائرية على التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى آثارها على قطاعات أخرى (المالية العامة، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، العمالة) وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى نتائج هذه الشراكة وآفاقها المستقبلية

دراسات سابقة:

- إنصاف قسوري " اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2005–2006، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نموذج من التكتلات الدولية القائمة واستعراض أهم الأحداث الاقتصادية على الساحة العالمية كبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، والتعرف على التسهيلات والتحسينات التي تقوم بها الدول المتوسطية العربية الطالبة للشراكة من مزايا وحوافز تهدف إلى تحسين بيئتها الاستثمارية ومؤسساتها المالية المصرفية، وتوصلت إلى النتائج التالية أنه تحقيق التكامل يكون تدريجيا بخطوات تصحبها إصلاحات لإقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية، وأنه بالرغم من أن اقتصاديات الدول الأوروبية ليست نسخة طبق الأصل إلا أنها حققت إنجاز القرن بتحقيق العملة الموحدة التي تتميز بالاستقرار.
- شريط عابد أطروحة دكتوراه بعنوان " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي) " 2003–2004، تطرق الباحث من خلال هذه الأطروحة إلى التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، مشيرا في ذلك إلى أهم مؤشرات التحول والتي تتمثل أساسا في: التحرر الاقتصادي العالمي، السياسات التجارية واتفاق الجات، العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتناول كذلك مسار التعاون الأوروبي–المتوسطي، مبرزا من خلاله علاقات التعاون المتوسطية، ثم الشراكة الأوروبية–المتوسطية، وتناول أيضا الشراكة الاقتصادية الأوروبية المغاربة ونتائج شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، بنوع من التحليل مبرزا ما حققته هذه البلدان بعد فترات متباينة على توقيعها على اتفاقيات الشراكة. مشيرا إلى التحديات التي تواجه اقتصاديات هذه الدول والتي يجب رفعها، ثم الآفاق المستقبلية من وراء هذه الشراكة

- هويدي عبد الجليل رسالة ماجستير بعنوان " انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر " بجامعة بسكرة للسنة 2012-2013 والتي تصب في دراسة تطور التعاون الاقتصادي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، مع تسليط الضوء عل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وبيان الفرص التي يتيحها للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إبراز آثار هذا الاتفاق على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، وتحديد أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الجزائر لمواكبة هذه الشراكة.

الفصل الأول
التكامل الإقتصادي كآلية من آليات الشراكة

تمهيد:

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ويتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية وسرعة انتشار التكنولوجيا، مع تزايد هذه التطورات واتساعها بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير، وبدأت مفاهيم جديدة تظهر على العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم يكن العالم الثالث بعيدا عن هذه التطورات وانعكاساتها، فهو جزء من هذه التطورات يتفاعل معها متأثرا ومؤثرا فيها.

الدول النامية لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات، بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها عولمة الاقتصاد وشموليته، لذلك أصبحت هذه الدول تبحث عن ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول في تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى بغرض جلب والرفع من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل المحرك الأساسي لعملية العولمة، وعليه ارتأينا في هذا الفصل التعرض إلى التكامل الاقتصادي بحيث أنه آلية من آليات الشراكة ومعرفة موقع هذه الأخيرة من الفكر التكاملي واستعراض تجربة الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية اتجاه التكامل الاقتصادي خاصة في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في هذه الفترة والتي فرضت اتجاه نحو التكامل الاقتصادي، هذا الأخير الذي أضحى من ملامح النظام الاقتصادي الحديث ونتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

بداية إن كلمة تكامل(**Intégration**) ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام 1960 في قاموس أوكس فورد الإنجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد[1].

التكامل في المعنى العام يعني تجميع أجزاء منفصلة أو وحدات منفصلة لتصبح كلا واحدا، وفي المعنى الاقتصادي هو تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد[2].

يمكن أن نوجز بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين حول التكامل فيما يلي:

– **بيلابلاسا (Bella Ballassa)** يرى بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن" عملية وحالة " فهو " عملية " أي يتضمن الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، أما كونه " حالة " فإن ذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات المختلفة القومية[3].

– تعريف الاقتصادي "**ماخلوب**" إن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقييم الكفء للعمل[4].

– الاقتصادي" **جوناز ميردال** " فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة, وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم[5].

---

[1] عبد المقصود نزيه مبروك، "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص10.

[2] علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي –الشركة العربية للتسويق والتوريدات–**، القاهرة مصر، 2010، ص4.

[3] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

[4] سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الرابعة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص30.

[5] محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972، ص30.

– يوضح "**محمد محمود الإمام**" أن التكامل الاقتصادي يعني إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول لتحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية لدولتين اثنتين فأكثر[1].

وعلى ضوء التعاريف السابقة الذكر نستخلص أن التكامل الاقتصادي عبارة عن صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية، يضمن عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تهدف إلى إلغاء القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة. كما يعتبر عملية تدريجية، فهو يحتاج إلى وقت حتى تتيسر أسبابه وتتوفر عناصره, كما أنه لا يتحقق إلا من خلال العمل الواعي الخاضع لقوانين العلم الموضوعية.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

لقد تعددت تسميات أشكال التكامل الاقتصادي في المجال الاقتصادي الدولي فقد يعبر عنها بصور

أو مستويات أو درجات التكامل الاقتصادي، وفيما يلي سنتناول أشكال التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية, مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التبادل[2].

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

وهي أبسط مراحل التكامل الاقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة[3].

---

[1] المخادمي عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص25.

[2] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1994، ص286.

[33] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص310.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم من خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة التي تواجه منطقة التجارة الحرة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة[1].

الفرع الثالث: الإتحاد الجمركي

إن الإتحاد الجمركي هي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات[2]:

1. أولهما أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة.
2. ثانيها وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك في ما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الإتحاد الجمركي غير المشاركة فيه.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

يتم وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلغاء جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة تجاه باقي دول العالم خارج السوق، أي إقامة اتحاد جمركي بالإضافة إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج وبالتالي فهي تهدف إلى ما يلي[3]:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة.
- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها، حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بدون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع.

[1] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص384.

[2] عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:-النظرية والتطبيق-**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص43.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص28.

الفرع الخامس: الإتحاد الاقتصادي

يعتبر الإتحاد الاقتصادي مستوى متقدما من مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي وهي درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياستها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.

حيث يتطلب إقامة اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول وبذل المزيد من الجهود لتوثيق الترابط الاقتصادي بين تلك الدول في مختلف المجالات التجارية والنقدية والمالية ومجالات الإنتاج والاستثمار لتصل بذلك إلى إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تنظم شتى الأقاليم[1].

الفرع السادس: الإتحاد النقدي

يعرف F. Machlup التكامل النقدي على أنه "مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملية مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية"[2] ومنه قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة, فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها.

فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري, وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد[3].

---

[1] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص270.

[2] زايري بلقاسم، **انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة أيام 21 / 22 ماي 2002، ص13.

[3] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية –دراسة تجارب مختلفة–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص15.

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

إن عملية التكامل الاقتصادي في جوهرها هي إعادة تخصيص الموارد، حيث أن الهدف الرئيسي من ورائها هو تعظيم المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء، لكن ينبغي الإشارة إلى أن التكامل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف يمكن إبرازها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

لا شك أن الأهداف المباشرة للتكامل هي أهداف اقتصادية وأساسا لذلك نرى أن كل التجمعات التكاملية هي اقتصادية أو تبدأ كذلك ثم تتطور إلى أشكال أكثر عمقا.

ويمكن أن نوجز أهم الأهداف الاقتصادية في العناصر التالية:

1. **توسيع حجم السوق**

التكامل الاقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة، وكذلك زيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج إلى أقصى درجة، بالإضافة إلى أن الوحدات الإنتاجية الكبرى تستطيع إنشاء أجهزة البحوث وتمويلها وإمدادها بالعلماء والفنيين وهذا يساعد على تطوير المنتجات وكل هذه المزايا تنبثق عن المزية الأساسية وهي اتساع حجم السوق[1].

2. **زيادة التنمية الاقتصادية**

وهذه نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتج عن التكامل الاقتصادي الذي خفض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائده، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب والتي تؤدي بدورها إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء[2].

3. **زيادة التشغيل**

إن التكامل بحجم توسيعه للسوق، ومن ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك، فإنه يتيح قدرا أكبر من الفرص للتشغيل، بخاصة وأن سوق العمل تصبح ليست سوق عمل تقتصر على دولة واحدة، وإنما سوق العمل لمجموعة الدول المتكاملة، وهذا ما يعني بالنتيجة

[1] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص421-422.

[2] محمد شفيق عبد الفتاح، **أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص15.

فرص تشغيلية أكبر، إذ أن اتساع الإنتاج الناجم عن التكامل يمكن من توسيع فرص التشغيل هذه في مجموعة الدول المتكاملة[1].

4. تحسين معدل التبادل التجاري

يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية انخفاض أسعار صادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، وبالتالي يزيد الطلب في كل دولة على صادرات باقي الأعضاء فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل وهو ما تدل عليه زيادة حادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

5. زيادة المنافسة

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

6. تحسين مناخ الاستثمار

إن تكوين التكتلات الاقتصادية من شأنه أن يشجع الاستثمار الوطني الأجنبي على السواء فتشجيع الاستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة للانخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية واتساع السوق.

7. تدعيم المركز التفاوضي

يتيح تكوين تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول إلى تدعيم المركز التفاوضي لهذه الدول لأنها تتفاوض من منطلق تكتل واحد وليس كدول متفرقة وذلك نتيجة اتساع السوق وكبر حجم صادراتها وارداتها واستخدام ذلك للحصول على تفضيلات من الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف[2].

---

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص180.

[2] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص9-10.

الفرع الثاني: أهداف غير اقتصادية

كما أن هناك بعض الأهداف غير اقتصادية تدفع بالدول فيما بينها وهذه الأهداف تأخذ الصيغة السياسية ومن أهم هذه الأهداف:

1. تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي.
2. تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية واجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية.

المبحث الثاني: الشراكة خصائصها ودوافع ظهورها

ظهر مصطلح الشراكة في مجال العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات حيث استعمل لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1] لذا سنحاول في هذا الصدد تحديد المقصود بالشراكة ومن ثمة التطرق إلى أهم خصائصها ودوافع ظهورها.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

لقد برزت عدة تعاريف ومفاهيم لمصطلح الشراكة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

أولا: "الشراكة هي علاقة عمل مبنية على التعاون والتحالف بين الشريكين، تنشأ على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر، حتى يتم التعاون معا على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة، كما أن مصطلح الشراكة لا معنى له في غياب رؤية مشتركة، ورهانات ومهام مشتركة مع تقاسم الأخطار، وتقسيم واضح للعمل لمختلف الشركاء، وهذا لضمان نجاحها ولضمان استقرار المؤسسة "[2].

ثانيا: " الشراكة هي محلولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين من خلال الجمع بين طرفين أو أكثر نظرا لوجود مصالح متبادلة بينهما بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه (كالعمل، رأس المال، المهارات الفنية...) لتحقيق غاياته التي تلبي متطلباته والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف"[3].

---

[1] Bruno PONSON. Van chan NGUYEN. Georges HIRSCH. **Partenariat d'entreprise et mondialisation**. Karthala. Paris. P14.

[2] زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016–2017، ص49.

[3] فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورومتوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 34.

يمكن تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها: " تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة لكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة[1].

المطلب الثاني: خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر(دول أو مجموعات إقليمية)، هذه العملية لها جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

1. هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة المضيف.
2. التقاء أهداف المتعاملين، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل, والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
3. التقارب والتعاون المشترك, حيث لابد الاتفاق حول أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
4. تنسيق على الأقل في مجال القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط محل التعاون[2].
5. علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
6. خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
7. قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
8. لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو معرفة...الخ.
9. تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.
10. لابد أن يكون لطرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على

أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة[1].

---

[1] معسكري سمرة، **تقييم اتفاق الشراكة الاقتصادية الأوروجزائرية(دراسة الأهداف المسطرة والنتائج) 2005-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011/2010، ص4.

[2] تواتي محمد، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري –دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998-2008**-، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010، ص4.

المطلب الثالث: دوافع ظهور الشراكة

الفرع الأول: الدوافع المؤدية للشراكة

أصبحت الشراكة في أيامنا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، خاصة في الدول النامية وهذا من أجل معاصرة العالم والتغلب على المشاكل ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع الحقيقية لاختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية:

1. ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[2].
2. تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات بما فيها الرائدة عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان نجاحها.
3. تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء أو الابتلاع، إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء.
4. إن الاتفاقيات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج و الشراء أصبحت دافعا لتطور الشراكة الإستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره[3].

بالإضافة إلى ما سبق هناك دوافع أخرى أدت إلى الشراكة وهي[4]:

- مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات الطارئة.
- ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة.
- تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة.
- كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحويل للعالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

---

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص12.

[2] أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص103.

[3] سليمان بلعور، **أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص19.

[4] Peyrard joset. Gestion financière international. Ed : Vuibert. P 2000.

الفرع الثاني: أسباب اللجوء للشراكة

تلعب الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للمؤسسة وهذا راجع للأسباب الرئيسية التالية:

أولا: دولية الأسواق

شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة وسائل الإعلام الآلي وأجهزة المواصلات خاصة مع ظهور شبكة الانترنيت، والذي يعد قفزة في عالم الاتصال ووسيلة لتسهيل مهام المبادلات التجارية والتقنية بين الدول في إطار التعامل الدولي, علاوة على الدور الذي تلعبه في إحاطة المؤسسة الاقتصادية بكل المستجدات العالمية التي قد تؤثر فيها أو تتأثر به.

إن نظام دولية الأسواق في ظل هذا التطور اللامحدود للتكنولوجيا يفرض على المؤسسة من جهة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه، ومن جهة ثانية انفتاحا اكبر على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها وتطوير كفاءتها بكل ما أتيت من إمكانيات[1].

وفي هذا الإطار لكي يتم إنعاش المؤسسة الاقتصادية، فإنه يلزم تحقيق تنظيم استراتيجي ضروري للوصول

إلى الأهداف المسطرة والتي تتمثل في[2]:

- اقتحام الأسواق الخارجية وإدماج نشاطات جديدة في تلك الأسواق.
- الاستثمار في نشاطات جديدة، أو التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية.
- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منتظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتوجات على المستوى العالمي.
- أخذ حصة من السوق العالمية للمبادلات الخارجية للحصول على إمكانية إستراتيجية معتبرة.

ثانيا: التطور التكنولوجي

إن التطور التكنولوجي عاملا أساسيا في تطور المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتوجاتها وتفتحها على الأسواق الخارجية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل مستمر يوما بعد يوم فمن الصعب على المؤسسة

[1] معسكري سمرة، مرجع سابق، ص31.

[2] صلاح الدين محيي مداح، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص9-10.

الاقتصادية أن تواكبه دوما نظرا لتكاليفه التي قد تشكل عائقا أمام المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى سياسة الشراكة الإستراتيجية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية.

ثالثا: التغييرات المتواترة للمحيط أو نمط التغيير

إن أنماط التغيير تشهد تطورا كبيرا نتيجة للتغيرات المستجدة على المستويين الدولي والمحلي، ونظرا لكون الوقت عاملا أساسيا في سير المؤسسة وفي ديناميكيتها فإن الأمر يستدعي أن تعمل المؤسسة ما في وسعها لتدارك النقص أو العجز الذي تعاني منه، إن الثلاثية المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية واليابان تشكل ليس فقط نصف السوق العالمية للمواد المصنعة بل تشكل كذلك نصف نشاطات البحث والتطوير خاصة في إطار التكنولوجيا والبحث العلمي.

فالتغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية وحافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة الاقتصادية.

رابعا: المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية

إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا و دوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والإتحاد بين المؤسسات الاقتصادية بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها والتي تشكل ثقلا لا بأس به، ومن أهم هذه الإمكانيات نجد:

- التقدم والابتكارات التكنولوجية.
- السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف[1].

المبحث الثالث: التكامل والشراكة

[1] صلاح الدين محيي مداح، مرجع سابق، ص10.

يعد الإتحاد الأوروبي من أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة يصنع النموذج الأوروبي العالمي، فقد بدأ كاتحاد جمركي في معاهدة روما بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل درجة التكامل الاقتصادي والنقدي.

المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي آخر ما وصل إليه الأوروبيون على طريق التكامل الاقتصادي، والإتحاد بصورته الحالية هو نتاج أربع جماعات اقتصادية منفصلة:

الجماعة الأولى: وهي الجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي تأسست بموجب اتفاقية باريس 1951 وهي تتكون من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

الجماعة الثانية: وهي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والتي تأسست بموجب اتفاقية روما سنة 1957، وهي تضم الأعضاء المؤسسون للجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ويلاحظ أن أسلوب التكامل خلال هذه المرحلة اتخذ أسلوب التكامل القطاعي.

الجماعة الثالثة: وهي السوق الأوروبية المشتركة، والتي أنشأت بموجب اتفاقية روما 1957 وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ[1]، حيث كان أهم بنود هذه الاتفاقية تتمثل في[2]:

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

الجماعة الرابعة: وهي المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة والتي ضمت كل من بريطانيا والسويد والدانمارك البرتغال، النمسا، فنلندا(1961)، ويعتبر تكوين هذه الجماعة كرد فعل لعدم إشراك الدول المكونة لها في

---

[1] محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية(دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010- 2011، ص41.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر، 2009، مصر، ص 426.

السوق المشتركة، وقد انضمت دول المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة إلى مسيرة التكامل الأوروبي، باستثناء سويسرا على مرحلتين، الأولى في سنة 1973 عندما انضمت كل من انجلترا والدانمارك ثم البرتغال سنة 1986.[1]

هذا وقد دلت المؤشرات والأرقام إلى أن السوق الأوروبية المشتركة لم تحقق أهدافها حيث أظهرت المؤشرات أن معدل النمو للناتج القومي الأوروبي بعد سنة 1973 كان ينمو ببطء فقد توقف متوسط دخل الفرد عند 13200 دولار بينما وصل إلى 19664 دولار في دول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك بلغت معدلات البطالة في السوق الأوروبية المشتركة 10،7 % بينما في اليابان بلغت 2،8 % والولايات المتحدة الأمريكية 6،1% كما تزايد الوزن النسبي لليابان وأمريكا في التجارة الدولية خاصة في القطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة التقنية كالسيارات والسلع الكهربائية[2].

المطلب الثاني: التنظيم المؤسساتي للإتحاد الأوروبي

يتكون الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي من هيئات أو مؤسسات تمكنه من التعامل مع كل المشاكل والعراقيل التي يمكن أن يتعرض لها في مختلف المجالات.

الفرع الأول: منهج التكامل الأوروبي

اتبع التكامل الأوروبي منهجية مميزة في تطوره وفق اتجاهين عمودي وافقي:

أولا: منهج التكامل العمودي

وذلك كما رسمته عملية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وأخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.

ثانيا: منهج التكامل الأفقي

وذلك بقبول الإتحاد لأعضاء جدد، حيث شمل التوسع الأول للجماعة الأوروبية نحو الشمال في جانفي 1973 بانضمام المملكة المتحدة، إيرلندا والدنمارك وصولا إلى التوسيع السادس والكبير في ماي 2004 بانضمام عشرة دول (من وسط شرق أوروبا ودول البلطيق)، ثم التوسع الأخير في 2007 بانضمام بلغاريا ورومانيا وهكذا

[1] محمد بولعسل، مرجع سابق، ص41.

[2] نفس المرجع، ص41.

أصبح عدد الدول المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي 27 دولة بعدما كان 06 دول فقط عند تأسيسه، أما في الوقت الحالي فقد أصبح 28 دولة وذلك بانضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013[1].

الفرع الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي[2]

1. **المجلس الأوروبي:** يعتبر السلطة العليا في الإتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالإتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.
2. **اللجنة الأوروبية:** تتكون من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفقا لقرارات المجموعة مثل الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الزراعي الأوروبي وصندوق التعاون.
3. **البرلمان الأوروبي:** هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء، حيث يتم انتخاب أعضائه من دول الإتحاد،وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.
4. **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي لجنة استشارية تتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوروبي لمدة 04 سنوات قابلة للتجديد وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة عن الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوروبا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة: كممثلي المنتجين وأصحاب العمل، وممثلي العمال...إلخ.
5. **محكمة العدل الأوروبية:** تتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتعقد المحكمة جلساتها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحامين.
6. **محكمة المحاسبة الأوروبية:** تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوروبا الموحدة، وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوروبية.

خلاصة الفصل

[1] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص47-48.

[2] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2012-2013، ص100-101.

إن إقامة تكتل اقتصادي تتطلب وجود مجموعة من المقومات منها توفر الموارد الأولية ووجود بنية أساسية ملائمة، وجود إرادة سياسية واعية وصارمة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة والتي يكون تكاملها نتيجة لاجتماع العديد من الدوافع ولا تقتصر هذه الأخيرة على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداه إلى الجانب السياسي نظرا لوجود ارتباط وثيق بين السياسة والتكامل الاقتصادي.

والجدير بالذكر إن أبرز معالم عقد التسعينات هو ظهور الكيانات الكبرى، كأوروبا الموحدة (الإتحاد الأوروبي) فنشأت الشراكة نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها الدول النامية على وجه الخصوص في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبيرة، فتعتبر من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وجود الشراكة بحيث هذه الأخيرة تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما أدى إلى عدة دول منها العربية وخاصة دول البحر الأبيض المتوسط إلى عقد اتفاق الشراكة مع الأجانب.

الفصل الثاني
من الشراكة الأورو متوسطية إلى الشراكة الأوروجزائرية

الفصل الثاني من الشراكة الأورو متوسطية إلى الشراكة الأوروجزائرية

تمهيد

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية التي شكلت في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطية جديدة، ومن ثم نحو مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية بصفة خاصة، فكان إعلان برشلونة بداية لإرساء قواعد رسمية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وأصبح أساسا للتفاوض بينها بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية متوسطية، ولكون الجزائر واحدة من بين الدول المتوسطية، عاشت وضعا داخليا وخارجيا صعبا، تهاوت فيه صورة الجزائر، التي سعت إلى الالتحاق بركب الدول المتقدمة، الأمر الذي جعلها تنتقي أنجع الوسائل والأساليب للوصول إلى أهدافها وهو ما حتم عليها أن تتجه نحو الإتحاد الأوروبي من أجل استدراك ما فاتها وتنجز ما قامت به دول الجوار وذلك بعد اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فمن خلال هذا الفصل سوف نستعرض تطور العلاقة الأورومتوسطية مرورا بمؤتمر برشلونة باعتباره محطة هامة في مسار الشراكة الأورومتوسطية لاحتوائه على إجراءات رئيسية تم فيها تجسيد هذه الشراكة بالإضافة إلى التطرق إلى اتفاق الشراكة الأوروجزائرية ومضمون هذا الاتفاق.

المبحث الأول: الشراكة الأورومتوسطية

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر, وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995, المبادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الثنائية تحت ما يسمى الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئيين فالجزء الأول " أورو " يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي، أما الجزء الثاني" متوسطية " فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي أن الشراكة الأورومتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط، وبين بعض دول جنوب وشرق المتوسط ويمكن تعريف الشراكة الأورومتوسطية من وجهتين نظريتين وجهة نظر أوروبية ووجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط:

- مفهوم الشراكة من وجهة نظر أوروبية " هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوة هذه الدول للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم "[1].
- مفهوم الشراكة من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط " تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا ما يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية "[2].

المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

تختلف أهداف الإتحاد الأوروبي من إقامة شراكة مع جيرانه من دول جنوب وشرق المتوسط عن أهداف هؤلاء الشركاء، فهو يرغب في لعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية وتاريخية واقتصادية تجارية بغية الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والأمنية، في حين أن الدول الشريكة أهدافها اقتصادية بالدرجة الأولى ترغب في إنعاش وتنمية اقتصادياتها من خلال ما ستتحصل عليه من دعم اقتصادي وتعاون مالي وتكنولوجي في إطار الشراكة.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص183-184.

[2] العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، جامعة سطيف2، 2013، ص295.

الفرع الأول: أهداف الإتحاد الأوروبي

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوروبية، وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى، وتتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة أخرى، فالدول الأوروبية تسعى لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.
- تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى.
- الرغبة الأوروبية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.
- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي المتوسطي بشكل خاص.
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من اجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.
- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الإتحاد الأوروبي مع دول وسط وشرق أوروبا والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة.
- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل, ورفع مستويات المعيشة فيها، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي, وذلك من أجل التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط.
- احتواء ظاهرة التزايد السكاني في دول جنوب المتوسط، عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة.
- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، وتطبيق ما أصطلح على تسمية الحكم الرشيد.
- زيادة التعاون بين الإتحاد الأوروبي، ودول جنوب وشرق الحوض المتوسط في العديد من المجالات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها.

[1] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص94.

الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية

تكمن أهداف الشراكة من وجهة نظر دول جنوب المتوسط في ظل وجود التجمعات الكبرى وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات نحو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية الذي يواصل اتساعه، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول[1]. بالإضافة إلى[2]:

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.
- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.
- التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

المطلب الثالث: السياسات المتوسطية للإتحاد الأوروبي

الفرع الأول: السياسة المتوسطية الجزئية

تضمنت هذه السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية الجانب الاقتصادي والتجاري فقط، وكانت محدودة الرؤية وجزئية الحركة تجاه دول المنظمة لذا أطلق عليها السياسة المتوسطية الجزئية، وكان اهتمامها يرتكز على دول أوروبية غير مؤهلة للانضمام للعضوية، أو مع دول جوار غير أوروبية، خاصة تلك الواقعة في حوض المتوسط،، وتتضمن اتفاقيات لبعض التفضيلات التجارية تراعى فيها أوضاع الدول الأطراف، كما قد تتضمن معونات يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، وكان أولها مع اليونان في 1962، وتوقفت بعد الانقلاب العسكري في اليونان، والثانية مع تركيا 1964، منحتها بعض الحصص ومعونة من بنك الاستثمار الأوروبي، وعقدت الجماعة مع تونس والمغرب في 1969 اتفاقيتي ارتباط لمدة خمس سنوات، منحتها معاملة تفضيلية لمعظم صادراتها إلى الجماعة ولكن دون منحها معونات كتلك التي منحتها لتركيا واليونان، وكان معنى ذلك تفاوت في المعاملة تجاه دول المتوسط (وتضم دول المشرق والمغرب العربي، وتركيا واليونان وقبرص ومالطا وإسرائيل)

[1] علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأوروغربية شراكة حقيقية أم شراكة واردات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2012، ص146.

[2] معسكري سمرة، مرجع سابق، ص75.

كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل في 1962، تدعمت بالتوقيع على معاهدة تفضيلية في 1970 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق الشراكة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي–الأوروبي لسنة 1969 من خلال اتفاقيات التعاون المبرمجة مع كل من تونس والمغرب، حيث فتحت السوق الأوروبية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية منخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا[1].

الفرع الثاني: السياسة المتوسطية الشاملة

بدأ طرح فكرة هذه السياسة من طرف البرلمان الأوروبي خلال الفترة (1970–1971)، كما تقدمت اللجنة الأوروبية لمجلس وزراء المجموعة بعدد من الاقتراحات لتطوير العلاقة مع الدول المتوسطية وذلك في أكتوبر 1972، ويتضمن ذلك صيغة جديدة للعلاقات ضمن ما يطلق عليه" السياسة المتوسطية الشاملة " والتي تم الموافقة عليها من طرف المجلس في نوفمبر 1972. وتشمل هذه السياسة على أهداف سياسية بعيدة المدى وقد كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تأييدا لهذه الفكرة، بالرغم من أن هذه السياسة كانت تفرض التعامل بالأخذ بعين الاعتبار الاتفاقات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي وبين عدة دول متوسطية، وفي هذا الجانب تم توقيع اتفاقيات مع تونس، الجزائر ثم المغرب بتاريخ 25–26–27 أفريل من سنة 1976 على التوالي، وذلك بعد عدة صعوبات أجلت توقيع هذه الاتفاقيات خاصة مع الجزائر[2].

الفرع الثالث: السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية[3]

بسبب نقص فعالية المؤسسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية مع جيرانها في حوض البحر الأبيض المتوسط، بدأت المجموعة الأوروبية في مراجعة العلاقات مع هذه الدول بهدف تمتينها والإبقاء على صفة الشريك التجاري الأول. حيث انه جوان 1990 أصدرت المفوضية الأوروبية تقريريا لمراجعة هذه العلاقات عرف آنذاك بالسياسة المتوسطية المتجددة، حيث اعتمدتها الجماعة الأوروبية بهدف إدخال عمق جديد ضمن برامج

[1] مروش يوسف، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011–2012، ص03.

[2] عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص72.

[3] مروش يوسف، مرجع سابق، ص05.

نعاونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ودفع عمليات التحديث، ودعم التوجه الانفتاحي فيها، وجاءت السياسة المتوسطية المتجددة في ظل مجموعة من المبررات أبرزها:

- إن تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوروبا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض أمن أوروبا للخطر، وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات.
- محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي، وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى التعاون الأفقي.
- القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها الجماعة واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع الزمن.

وما ميز هذه السياسة المتوسطية المحددة، زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة، من خلال البروتوكول المالي الرابع (1962-1996)، حيث حددت اللجنة الأوروبية أن تمويل المشاريع سيتحدد ما بين بنك الاستثمار الأوروبي والمساعدات الأوروبية (الهيئات) حسب الاتجاهات التالية:

- تخفيض الارتباط والتبعية الغذائية.
- تنمية القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي.
- حماية البيئة.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية

سنتعرض في هذا المبحث إلى إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في مجال الشراكة مع الدول المتوسطية, بالتطرق لمؤتمر برشلونة باعتباره قاعدة الشراكة الأورومتوسطية, والملامح المميزة لهذه الإستراتيجية.

المطلب الأول: بدايات مشروع الشراكة الأورومتوسطية

تعود المحاولات الرسمية لإقامة روابط وفتح مجال التعاون بين مجموعة الإتحاد ودول حوض المتوسط خلال الفترة 1975-1977 تم فيها التوقيع على اتفاقيات تعاون غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط معفاة من الرسوم الجمركي, كما قدمت تفضيلات جمركية

محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان. وكان على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط أن تقوم تدريجيا بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الإتحاد غير محددة كما تكفلت الاتفاقيات تقديم مساعدات مالية.

وبعدها جاء اتفاق(5+5) 1989-1991م وهو صيغة محدودة للتعاون جغرافيا بالبحر المتوسط طرحتها فرنسا للتعاون بين خمسة دول أوروبية جنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا)، مع دول الإتحاد المغاربي (تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا) هدفها العمل على تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة أمن استقرار، وتعاون إلا أن هذا المشروع لم يقدر له النجاح والاستمرار.

كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها اتجاه الدول المطلة على شرق وجنوب المتوسط في بيان قمة المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة جوان 1992م تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد بمصالح قوية[1].

قدم مشروع الشراكة الأورومغاربية الذي بدأ بفكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر بين أوروبا والمغرب العربي، حيث أن هذه الفكرة جاءت نتيجة لعدة لقاءات واجتماعات[2]:

- فيفري 1992 أعلن ببرشلونة عن فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر مع المغرب.
- مارس 1992 قدمت إسبانيا لشركائها الأوروبيين مقترح يدور حول إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول الأوروبية ودول المغرب العربي من أجل إنقاذ هذه الأخيرة من الانفجار الاقتصادي والاجتماعي.
- أفريل 1992 وجهت المفوضية الأوروبية رسالة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي حول مستقبل العلاقات بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي، بهدف بناء منطقة سلم واستقرار آخذة بعين الاعتبار علاقة الاعتماد المتبادل القائمة. كما اقترحت اسبانيا في نفس الفترة التخفيف من ديون هذه الدول ودعمها ماليا وفتح حوار سياسي معها.
- جوان 1994 انتقال علاقات الإتحاد الأوروبي مع منطقة حوض المتوسط إلى مرتبة متقدمة في جدول اهتمامات الإتحاد الأوروبي، حيث طرحت فكرة الشراكة الأورومتوسطية التي تقوم على مفهوم جديد للشراكة حيث أصبح يضفى بعدا أكثر تعقيدا يتجاوز التعاون التجاري الذي حكم العلاقات الأوروبية المتوسطية من قبل، من أجل بناء فضاء أوروبي-متوسطي تكون الخطوة الأولى إليه بناء منطقة تجارة حرة.

---

[1] إنصاف قسوري، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 49.

[2] بوشريط العربي، **تفكيك التعريفة الحمركية وآثارها على الإيرادات العامة في ظل الشراكة الأورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر 2005-2010**-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013، ص07.

- أكتوبر 1994 وجهت اللجنة الأوروبية للمجالس والبرلمان الأوروبي رسالة معونة بتمتين العلاقة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، في هذه الوثيقة اعتبر أن حوض المتوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية للإتحاد الأوروبي لوجود اعتماد متبادل في ميادين مختلفة أهمها مصادر الطاقة والهجرة والاستقرار تؤكد الوثيقة أن الاستقرار في المنطقة سيكون له انعكاسات سلبية على دول الإتحاد الأوروبي، لذلك فإن دول هذا الأخير مجبرة على دعم ومساعدة الدول المتوسطية.
- نوفمبر 1994 أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة أخرى حملت عنوان حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غبر الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة من أجل طرح أسس التعاون المالي الذي سيناقش رسميا في الندوة الأوروبية المتوسطية المزمع عقدها في برشلونة 1995.
- ديسمبر 1994 جاءت قمة " أيسن " لتؤكد على ضرورة دعم السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، حيث جاء في التقرير أن حوض المتوسط يمثل منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي وتم في هذه الندوة إقرار مبدأ عقد ندوة أورومتوسطية.
- مارس 1995 وثيقة جديدة للمفوضية يدور محتواها حول تحديد ثلاث محاور أساسية لانطلاق الشراكة الأورومتوسطية، الأول حول دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب المتوسط، أما الثاني فكان حول دعم التوازن السوسيو اقتصادي، في حين كان المحور الثالث يدور حول دعم التكامل الإقليمي. كما أن الوثيقة أكدت على أهمية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وترى أن الزيادة الكثيفة للاستثمار الخارجي المباشر ضرورة من أجل بناء فضاء أورو–مغاربي.
- جوان 1995 جاءت قمة" كان " بفرنسا والتي تقرر فيها تخصيص مبلغ قدره 46850 مليون إيكو لصالح الدول المتوسطية لدعم المرحلة مابين 1995–1999، وكان هذا تمهيدا لمؤتمر برشلونة.

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة

الفرع الأول: مؤتمر برشلونة

عقد مؤتمر برشلونة يومي 27–1995/11/28 بمشاركة كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي آنذاك والتي كانت عددها 15 دولة، و12 دولة متوسطية في مدينة برشلونة، وهذا بعد جهد مبذول من طرف الإتحاد الأوروبي، ويعد قناعة الدول المتوسطة بالإضافة إلى حضور كل من موريتانيا كمراقب والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض من دول شرق ووسط أوروبا، ودول البلطيق، وألبانيا بصفة ضيوف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر فقط، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

أولا: الشراكة في الجانب السياسي والأمني

تهدف الشراكة إلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة، وقد قررت في مؤتمر برشلونة إنشاء شامل وإجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة، يحدد عددا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي[1]:

1. العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال الحوار بين الطرفين.
2. الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولاسيما تلك الناشئة عن الصكوك الإقليمية والدولية.
3. تطوير سيادة القانون والديمقراطية في نظمها السياسية، في حين أن الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم أن يختار بحرية وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنظام القضائي.
4. احترام المساواة في السيادة والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، احترام السلامة الإقليمية، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشريك آخر والتسوية السلمية للمنازعات،
5. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات ومكافحة هذه المشكلة من جميع جوانبها.
6. تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية لمنع الانتشار وتحديد مختلف الأسلحة ونزع السلاح.

ثانيا: الشراكة في الجانب الاقتصادي والمالي

يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، وهذا من خلال[2]:

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص العمل عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة، التي تعانيها دول المتوسط.
- ترقية التعاون والتكامل الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في:

---

[1] سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية-دول المغرب العربي-**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص123.

[2] زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات أور-رومتوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص54.

1. **إنشاء منطقة للتجارة الحرة:** يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر ب[1]:

-إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات ومستويات النمو.

-تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لاقتصاد السوق.

-تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، وحماية الملكية الفكرية والصناعية والحضارية.

-تشجيع نقل التكنولوجيا.

2. **تحديد مجالات التعاون الاقتصادي:** لقد ركز المؤتمر وبقرار من من دول الإتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول.
3. **تحديد أوجه التعاون المالي:** إن تحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الأورو-متوسطية يرتكزان على رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات التي يمكن للدول الأوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج " ميدا "لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

ثالثا: الشراكة في الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

تتركز الشراكة في هذه المجالات على تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعة المدنية، وذلك من خلال التأكيد مبدأ لحوار المتبادل بين شعوب المنطقة المتوسطية، مع التأكيد على احترام الثقافات والأديان كشروط لتقارب الشعوب المتوسطية، بالإضافة إلى التأكيد التنمية البشرية والاهتمام بتعليم وتأهيل الشباب والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشة للسكان، وتشجيع ودعم عملية التنمية وعمل البرامج التي تساهم في هذا الصدد، وكذلك التعاون في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، ظاهرة الإجرام الدولي، الفساد المالي ومختلف مظاهر العنصري[2].

جدول رقم (01): الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع الأوروبي (إعلان برشلونة)

[1] نفس المرجع السابق، ص55.

[2] عبد الله بديعة، **الشراكة الاقتصادية المتوسطية**، الملتقى الخامس العلمي: الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية، جامعة الجزائر، 6 جوان 2001، ص6.

الكلمات أو القضايا	التكرار	النسبة
الأفق	8	%25.9
أولويات التعاون	7	%22.6
حقوق الإنسان	6	%19.4
البنى التحتية	3	%9.7
منطقة التبادل الحر	1	%3.2
الزراعة	1	%3.2
المحيط الترابي	1	%3.2
البحث والتنمية	1	%3.2
وسائل التعاون	1	%3.2
التعليم والتكوين	1	%3.2
التنمية الاجتماعية	1	%3.2
المجموع	31	%100

المصدر: سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص125.

الفرع الثاني: المؤتمرات اللاحقة

أولا: مؤتمر مالطا

انعقد مؤتمر مالطا في الفترة بين 15-16 أفريل 1998 بهدف إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة، والسعي إلى تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام واستقرار وازدهار، عبر إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة على قاعدة القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبحث المؤتمر في آفاق التعاون في ميادين العلوم والتكنولوجيا والطاقة والصناعة والسياحة، والمجالات الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى المجالين الأمني والسياسي، فقد أوضحت الدول العربية المشاركة، وبالتنسيق بين مصر وسوريا والجزائر، أن المفهوم الأوروبي للاستقرار هو الدافع الأساسي لسياسة أوروبا المتوسطية، ومؤسسة التعاون الأمني وبناء الثقة غير مقبولين بالنسبة للعرب مادام التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط مختلا، وما لم تحل قضايا احتلال الأراضي العربية، وهذا يعني بشكل أقل تجريدا أن العرب ليسوا على استعداد للتحدث عن الاكتفاء الذاتي الأمني، أو أي تحديد للأسلحة مادامت إسرائيل غير مستعدة حتى لمناقشة احتكارها للسلاح النووي، وبالتالي فإن الدول العربية ليست مستعدة لإلزام نفسها بالعمل على

تهدئة الوضع الحالي ودفعه باتجاه الاستقرار، لذلك فهي غير موافقة على أي مجموعة من إجراءات بناء الثقة مادام المفصل الرئيسي للعملية السلمية معطلا[1].

ثانيا: مؤتمر باليرمو (إيطاليا)

تم انعقاد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية (27 دولة)، حيث تم عقده بصفة غير رسمية بعد مداولات واتصالات تم إجرائها ما بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر وجدول الأعمال، وقد اقترحت بريطانيا الصيغة غير الرسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل والتعقيدات التي عرفها مؤتمر مالطا، وتم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق.

وللإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية:

-التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

-مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع.

-شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.

-الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

-التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

-أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة وهي بحاجة إلى دعم متواصل من الإتحاد الأوروبي[2].

ثالثا: مؤتمر شتوتغارت(ألمانيا)

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الثالث في (شتوتغارت) بألمانيا بين 15-16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة.

---

[1] مراد خروبي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص105.

[2] زكري مريم، مرجع سابق، ص57-58.

وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو–متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010 واعتماد الإصلاحات الإقصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة[1].

رابعا: مؤتمر مرسيليا (فرنسا)

يعتبر هذا المؤتمر الرابع، حيث اجتمع وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 15–16 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى (في 2000/09/18) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21–22 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 5–6 نوفمبر 2001 حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وانه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر[2].

المطلب الثالث: آليات تمويل الشراكة الأورومتوسطية

بعد إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية أو ما يصطلح على تسميته برنامج ميدا ، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار وهما آ ليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، إضافة إلى برنامج التأهيل الجديد.

الفرع الأول: برنامج التعاون المالي ميدا

برنامج التعاون المالي الذي سمي ببرنامج ميدا الذي انطلق سنة 1995 والذي يعتبر أهم أداة مالية تستخدم لوضع قيد التنفيذ الشراكة الأورومتوسطية ومختلف الأنشطة الملحقة بها وذلك لتحقيق الأهداف التي

[1] مروش يوسف، مرجع سابق، ص12.

[2] عمورة جمال، مرجع سابق، ص211.

سطرها مؤتمر برشلونة وهي جعل من منطقة المتوسط فضاء للنمو والاستقرار في ظل تكريس شراكة اقتصادية ومالية واسعة[1].

الفرع الثاني: البنك الأوروبي للاستثمار

البنك الأوروبي للاستثمار هو مؤسسة التمويل طويل الأجل التابعة للإتحاد الأوروبي، والمساهمون فيه هم الدول 28 الأعضاء في الإتحاد، ويدعم البنك المشاريع المنفذة خارج الإتحاد التي تساهم في التنمية الاقتصادية في البلدان التي وقعت على اتفاقات شراكة أو تعاون مع الإتحاد الأوروبي، كما يلتزم بمساعدة البلدان المتوسطية الشريكة على تحقيق تنمية ونمو مستدامين في منطقة المتوسط[2].

جدول رقم(02): التوقيعات منذ إنشاء فيميب (بالمليون يورو، تشرين الأول/ أكتوبر 2002-كانون الأول/ديسمبر 2014)

2000-2014	الطاقة	النقل	خطوط ائتمان	المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة	القطاع المالي	البنية الأساسية	التعليم	الصحة	التنمية الحضرية	الاتصالات السلكية واللاسلكية	الخدمات	المجموع
الجزائر	500				10	230						821
مصر	2512	540	275	259	28				45			4205
إسرائيل	250		75	607							11	1033
الأردن	153	63	50	166	15		40					568
لبنان		135	642	175	27							979
المغرب	1360	1692	50	200	55	100	230	70	206		14	4480
فلسطين	45				16							61
سورية	675	50	120	125	2	25		130		100		1332
تونس	1266	986	827	101	7		70	110	56		14	3883
إقليمي			30		231							261
المجموع	6761	3466	2069	1633	390	355	340	310	307	100	38	17622

المصدر: التقرير السنوي " فيميب " 2014، ص9.

[1] سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص129-130.

[2] التقرير السنوي " فيميب " 2014، ص7.

الفرع الثالث: برنامج التأهيل الجديد(PMEII)[1]

مع بداية 2009 تم التوقيع مع الإتحاد الأوروبي على برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية PME2 بقيمة 40 مليون أورو على عاتق الإتحاد الأوروبي، 04 مليون أورو على عاتق الدولة الجزائرية، للفترة 2010-2015 وقد حددت الهدف العام لهذا البرنامج في (baeza et , 2011, p15-16 all):

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاستفادة من الفرص عن طريق الاتفاقات الدولية وبالأخص التحضير لعقد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: الشراكة الأوروجزائرية

بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى بناء علاقة استراتيجية مع الدول والتكتلات الدولية المجاورة لها ومن أهم هذه العلاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث سعت من خلالها الجزائر إلى بعث التنمية الاقتصادية في البلاد ودفع الاقتصاد الوطني للانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي لمسايرة التطورات الحاصلة والاستفادة من الفرص التي تطرحها المتغيرات الدولية والمعالم الجديدة للاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية

الفرع الأول: اتفاقية التعاون 1976

في بداية السبعينيات قررت بعض الدول الأوروبية رفض متابعة منح أفضليات المجموعة الأوروبية للصادرات الجزائرية التي كانت تتلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية، هذا ما جعل المجموعة تقرر الدخول في أولى المفاوضات سنة 1972 حيث أبرم الطرفين اتفاق تعاون 1976/07/01 على مدى عشرين سنة، ذو

[1] صوار يوسف وآخرون، **تحليل وتقييم أثر برنامج ميدا على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الخاصة الجزائرية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2016، ص325.

طابع تجاري ومدعوما ببروتوكولات مالية تجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار.

ولقد تم بناء التعاون حول ثلاث جوانب أبرزها الجانب التجاري، بالإضافة إلى بعض جوانب التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

أولا: المبادلات التجارية

بناءا على المادة 08 من اتفاق التعاون فإن هدفه في المجال التجاري هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها لذا فقد منحت الجزائر في إطار هذا الاتفاق الكثير من التفضيلات منها:

-تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20% إلى 100% على بعض المنتجات الزراعية.

-السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

ثانيا: المجال الاجتماعي

منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا إلا أنه لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا(نظام الجزائريين المقيمين بفرنسا على وجه الخصوص) عن تلك الممنوحة بموجب هذا الاتفاق[1].

ثالثا: التعاون الاقتصادي والمالي

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة، غطت الفترة (1976-1996)، تمتعت الجزائر من خلالها بمساعدات قدرها 949 مليون أورو متكونة من 309 مليون أورو من المنح الناجمة عم

[1] هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص68-69.

موارد ميزانيات اللجنة الأوروبية (214 مليون أورو ممنوحة بموجب البروتوكولات و95 مليون أورو ممنوحة بموجب تطبيق جناح التسوية الهيكلية للسياسة المتوسطية المتجددة)، و640 مليون أورو في شكل قروض مقتطعة من الموارد الذاتية للبنك الأوروبي للاستثمار (ب.أ.إ، B.E.I) والجدول الموالي يبين تفاصيل توزيع تلك الموارد المالية[1]:

جدول رقم(03): المساعدات المالية المخصصة للجزائر وفق البروتوكولات المالية 1978 إلى 1996

الوحدة= مليون ايكو

البروتوكول شكل المساعدة	البروتوكول الأول 1981-1978	البروتوكول الثاني 1986- 1981	البروتوكول الثالث 1991-1986	البروتوكول الرابع 1996-1991
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية	44	44	56	70
قروض البنك الأوروبي	70	107	183	280
المجموع	114	151	239	95+350

المصدر: زروكلان كهينة، **التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص56.

الفرع الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

عرف مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع اتفاق الشراكة ثلاث مراحل أساسية تتمثل في[2]:

أولا: 1996

أخطرت الجزائر اللجنة الأوروبية في 13 أكتوبر 1993 بموافقتها على تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي وبالتالي الشروع في استشارات تمهيدية للتحضير لإبرام اتفاق شراكة بين الطرفين وذلك استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 من جهة واستجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة من جهة أخرى.

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص69.

[2] موساوي محمد، **اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية-**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012، ص45-46.

ولقد انطلق مسار المفاوضات التمهيدية من خلال أربع جولات أجريت بالجزائر وبروكسل جوان 1994 وفيفري 1996 بين خبراء جزائريين وأوروبيين، بغية التعرف أكثر على الشراكة الأورومتوسطية في شكلها الجديد وأهدافها.

ومن خلال هذه الفترة تم الكشف عن إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27 و 28 نوفمبر 1995 التي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية 15 تمثل دول الإتحاد الأوروبي و12 بلدا جنوب متوسطي الذي أبرز مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد الأبعاد: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية.

ولقد صادق الإتحاد الأوروبي في (10 جوان 1996) على وثيقة تفاوضية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 بعد الزيارة التي قام بها نائب رئيس اللجنة الأوروبية "مانوال ماران" للجزائر.

ثانيا: 1997-2001

بدأت المفاوضات الجزائرية-الأوروبية حول مشروع اتفاق الشراكة رسميا في 04 مارس 1997 ببروكسل وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية منها بين 21 و 23 أفريل 1997 والثالثة في 27 و 28 ماي 1997 وأسفرت عن إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة والخدمات).

غير أن هذه المفاوضات التي دامت ثلاث سنوات قد توقفت بين الطرفين، جراء تردد الطرف الأوروبي المستند للوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر وإصراره على رفض المقترحات الجزائرية المبنية على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية الحرجة آنذاك.

وفي 17 أفريل 2000 استأنفت الجولة الرابعة من هذه المفاوضات بعد إقرار وفد الترويكا بخصوصية الاقتصاد الجزائري ووضع الوفد الجزائري لمنطلقين أساسيين: أولهما أن لا تبدأ مرحلة التفكيك الجمركي إلا بعد

2002 ثانيا أن تأخذ خصوصية القطاع الزراعي الجزائري بعين الاعتبار، وبعد الانتهاء من الجولة الخامسة للمفاوضات في شهر جويلية انطلقت جولتها السادسة في 13 ديسمبر 2000 ببروكسل وفيها عرض الوفد الأوروبي العقبات التي يشكلها النظام الجمركي مع المطالبة في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.
- إلغاء القيود الجمركية غير التعريفية.

أما الوفد الجزائري فقد اعتبر بأن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى مايلي:

- إضعاف مستوى حماية الوطني.
- الخسارة الجبائية الكبيرة الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تتراوح بين 1.4 و1.7 مليار دولار سنويا.

ولقد تركزت مفاوضات الجولة السابعة (13/12 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت بمناسبتها تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن تفكيك التعريفة الجمركية، حيث اتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات شهرية.

ولقد عقدت الجولة الثامنة من المفاوضات في 15 و16 مارس 2001 وفيها تم تباحث موضوع حركة رؤوس الأموال وتلتها الجولة التاسعة بين 03 و 05 ماي 2001 التي درست موضوعي الزراعة والخدمات.

وفي 05 و06 2001، عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة التي تناولت التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة لتصل المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي.

ثالثا: توقيع الاتفاق في ديسمبر 2001

بعد أن أعلن وزير الخارجية الجزائري، في 07 ديسمبر 2001، عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تم بعد زيارة رئيس الجمهورية الجزائري لبروكسل التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001 وقد تضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات، تطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالإتحاد الأوروبي، التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية

التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي إضافة إلى إقامة مجلس ولجنة شراكة يتميز بسلطة اتخاذ القرار.

أما في مجال التعاون المالي فقد تم في ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة 2004/2002 ليساهم في تحسين تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيث تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق وتطوير الهياكل القاعدية وتنمية الموارد البشرية.

ولقد تجسد انتهاء هذه المرحلة بتوقيع الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية في 22 أفريل 2002 بإسبانيا، وبمناسبة الدورة الوزارية الأورومتوسطية الخامسة بمدينة فالنسيا.

المطلب الثاني: مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

الفرع الأول: بنود اتفاق الشراكة

ويتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي النقاط التالية[1]:

أولا: تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات ورؤوس الموال.

وفي هذا الإطار من المنتظر التقليص التدريجي للحقوق الجمركية والرسوم المتماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي حسب الرزنامة الآتية:

1. الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ 05/09/01.

[1] علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان2009، ص32-33.

2. الحقوق المطبقة على المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في الإنخفاظ سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، 20% من الحق القاعدي ثم 30% السنة الموالية، ثم 40% ثم 60% و80% وتلغى نهائيا بعد 07 سنوات.
3. الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10% لتصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال 11 سنة، قبل إلغائه نهائيا، و12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
4. في إطار المعاملة بالمثل فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة، لمنتوج معين كما أن إجراءات استثنائية لمدة محدودة بإمكان الجزائر أن تطبقها في مجال الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة.
5. على الجزائر أن تلغي بحلول جانفي 2016 على أقصى حد الحق الإضافي المؤقت المضيف على بعض الواردات الصناعية.
6. في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام.
7. المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة وكذا منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات بين الطرفين، وبعد 06 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والإتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير خاصة بهذه المنتجات.

ثانيا: ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.

ثالثا: تفضيل المبادلات البشرية في إطارات الإجراءات الإدارية.

رابعا: توفير غطاء مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون فيما بينهم.

خامسا: احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

سادسا: تشجيع الاندماج المغاربي.

سابعا: هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر في 26 أفريل 1976 بالجزائر.

الفرع الثاني: مجالات اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

أولا: وهذا ما جاءت به المواد 3 و4 و5 من الاتفاقية يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية.

ثانيا: يتعلق بالجهود المشتركة للطرفين التي ترمي إلى حرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة وكذلك الإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، حيث السلع محور التفاوض تشمل[1]:

1. **المنتجات الصناعية:** في سياق إقامة منطقة تبادل حر تلغى جميع الحواجز الجمركية والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017 أي خاصة بالمنتجات الصناعية فقط وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفاق بين الطرفين.
2. **المنتجات الزراعية:** تتعلق بمنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحمولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدريجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر 2010.

ثالثا: يتعلق بتجارة الخدمات وكذا حقوق التأسيس أو الإنشاء، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...الخ.

رابعا: يتعلق بالمدفوعات، رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الأموال المستثمرة ، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به(38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان المدفوعات، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص215.

خامسا: التعاون الاقتصادي، التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص التشغيل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد(50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي[1]:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين.
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم، والتكوين والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية واستعمال وثائق موحدة.
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون في مجال توحيد وتقييم ومطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية.

سادسا: يتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي، وتضمن الإجراءات الخاصة بالعمال، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية.

سابعا: التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي[2]:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

---

[1] سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث،عدد 09، 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص153.

[2] عمورة جمال، مرجع سابق، ص402.

- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ثامنا: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك[1]:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص(خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية(المخدرات...).
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

المطلب الثالث: أهمية ودوافع الشراكة الأوروجزائرية

تكمن أهمية ودوافع الشراكة الأوروجزائرية في الخصائص التي تتميز بها الجزائر من حيث مواردها الطبيعية مثل وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة واليد العاملة الهائلة المؤهلة. ومن حيث موقعها الجغرافي الإستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى لأنها تتربع وسط المغرب العربي، فهي تعد بوابة إفريقيا المطلة على جنوب أوروبا.

الفرع الأول: أهمية الشراكة الأوروجزائرية

تتجلى أهمية الشراكة الأوروجزائرية في النقاط التالية[2]:

أولا: من وجهة نظر المجموعة الأوروبية

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بسطت نفوذها في الشرق الأوسط.
- توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

[1] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص154.

[2] غراب رزيقة، سجار نادية، **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر2006**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص89.

- التحكم والحد من الهجرة السرية (غير شرعية) القادمة من جنوب البحر المتوسط والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

ثانيا: من وجهة نظر الجزائر

- تحسين مستوى اليد العاملة.
- إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته والرفع في حجم العمالة في الدول النامية.
- التحويل التكنولوجي إلى الجزائر، مما يمكنها من التحكم في تكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية حتى وإن كان ذلك يصطدم بعدة مشاكل.

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأوروجزائرية

إن هذه الشراكة تتضمن دوافع كل طرف بحيث تجسدت هذه الدوافع في مسيرة المفاوضات التي توجت في الأخير باتفاق الشراكة ويمكن إجمال هذه الدوافع فيما يلي[1]:

- تكمن مصلحة أوروبا في الاستقرار الجزائري وتتخوف من الاضطرابات التي تزيد من عدد المهاجرين إلى أراضيها.
- إن الاتجاه الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية ومنه فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا ستسمح برفع الطلب على المنتجات الأوروبية.
- إن اتفاق الشراكة يمكن الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، بالإضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات.
- يعتبر التعاون من اجل الأمن وتبادل المعلومات دافع قوي بالنسبة للجزائر.

[1] عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص74.

خلاصة الفصل

إن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي هو اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين، فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع اثنا عشر دولة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

رغم القيود والتحديات التي يواجهها التعاون المتوسطي، إلا أن وجود مجموعة الفرص والإمكانيات المتاحة تساعد على تسهيل بلورة تعاون متوسطي يعود بالفائدة على الطرفين وله آفاق ستعمل على تعزيز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية على المدى الطويل.

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الرئيسية التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة مع البلدان المتوسطية ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل وتسهيل عمليات التقويم الهيكلي لهذه البلدان، ودعم الانتقال الاقتصادي والاجتماعي لها وخاصة دعم الانتقال إلى الخصخصة وتفعيل القطاع الخاص وإصلاح وتأهيل المؤسسات الإنتاجية، والتصدي لكل الانعكاسات الاجتماعية التي تفرضها عملية التحول الاقتصادي من خلال إجراءات تقنية ومالية، وتشجيع دخول الرأس مال الأجنبي، وتقوية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن المرحلة الأولى لمشروع برشلونة تميزت بغزارة النشاطات بدون أولوية واضحة ومحددة، كما أن الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات بلدان الشراكة بقيت غير كافية، الأمر الذي يفسر جزئيا ضعف وتيرة التقدم في هذا الاتجاه، وبالإسقاط على الدول المتوسطية والأخذ بالجزائر كمثال لتحليل واقع اهتمامها بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر، أين تعززت هذه العلاقة بإبرام اتفاق

الشراكة خاصة بعد المكانة التي احتلها هذا الإتحاد في الاقتصاد العالمي والنجاحات التي حققها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسعي الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كان له بعدا سياسيا قبل كل شيء لأنه يسمح للجزائر بالخروج من دائرة العزلة التي عاشتها خلال العشرية السوداء والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري بحيث أنه لم يكن للجزائر وسيلة أخرى للنهوض بهذا الاقتصاد إلا بتوقيع هذه الشراكة.

الفصل الثالث

أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري

الفصل الثالث: أثر الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

إن أهم المحاور الأساسية للتقارب الأوروبي الجزائري إصدار ما يسمى بالشراكة (إنشاء منطقة تبادل الحر أوروجزائرية) التي تفسح المجال للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يؤدي إلى ظهور آثار منها ماله الصيغة الإيجابية على الاقتصاد الوطني، ومنها ماله الآثار السلبية، فالإتحاد الأوروبي هو المستفيد بالدرجة الأولى من هذه الشراكة لكن ذلك لا يمنع الجزائر من تحقيق مكاسب، فعلى الجزائر تحمل انعكاسات هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني بحكم الاختلاف في مستوى التنمية بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر وبغية التعرف على الآثار المتوقعة وتحديدا الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الشراكة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ذكرنا فيه برنامج ميدا وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني، وفي المبحث الثالث قمنا بتقييم هذه الشراكة.

المبحث الأول: برنامج ميدا

تعتبر الشراكة الاقتصادية والمالية العمود الفقري الذي تقوم عليه عملية برشلونة، حيث يستهدف إعلان برشلونة في جوانبه الاقتصادية والمالية خلق منطقة متوسطة منتعشة اقتصاديا من خلال تحفيز تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة هذا ما عبر عنه في برنامج (ميدا 1، وميدا 2).

إذ يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية التي عرضها الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة بتقديم مبالغ مالية في إطار هذا البرنامج، وقد يبدو هذا الأخير مهما من حيث البالغ المخصصة في إطاره، هاتان الآليتان التي عوضتا البروتوكولات المالية التقليدية الثنائية التي كانت تربط بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي وقت لاحق الإتحاد الأوروبي والدول الجنوب متوسطية في إطار السياسة المتوسطية المتجددة.

المطلب الأول: برنامج ميدا متوسط

يعتبر البرنامج الأوروبي للمعونة والتعاون (MEDA) الأداة المالية الأساسية التي اعتمد عليها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية، وقسم ذلك لفترتي ميدا 1 وميدا 2.

الفرع الأول: التعريف بالبرنامج

أنشأ برنامج ميدا بناءا على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1997/7/23 الذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة ثانية في سنة 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27[1].

يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة الأورومتوسطية ويهدف إلى خلق الإطار المناسب لدعم العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات، ويعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وإنجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي[2].

ولقد قدر حجم المساعدات لبرنامج ميدا 1 بـ 3.4 مليون أورو للفترة الممتدة من 1995 و 1999، بينما قدر حجم المساعدات لبرنامج ميدا 2 بـ 5.4 مليون أورو للفترة الممتدة من 2000-2006[3].

---

[1] عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص93.

[2] مراد خروبي، مرجع سابق، ص205.

[3] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص95.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج[1]

إن أهم النشاطات التي يمكن أن تستفيد من التمويل في إطار برنامج ميدا كالتالي:

أولا: تدعيم برامج التعديل الهيكلي

من خلال تقديم مساعدات مالية لتسهيل تطبيق هذه البرامج الاقتصادية الموضوعة من قبل الدول المتوسطية الشريكة.

ثانيا: تدعيم وتطوير القطاع الخاص

وهذا انطلاقا من توفير محيط ملائم ومشجع لتطوير القطاع الخاص وفي هذا الإطار يقوم برنامج ميدا بتمويل العمليات المتعلقة أساسا بالخوصصة، تحسين التكوين المهني، إنشاء مراكز الأعمال الخاصة بمؤسسات متوسطية، وهذا قصد تقديم المعلومات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية بالإضافة إلى تمويل الإصلاحات الهيكلية للقطاع الصناعي.

ثالثا: تمويل نشاطات القطاع الاجتماعي

للتقليل من الآثار السلبية على المدى القصير والبعيد للتحول الاقتصادي ولتحسين التوازن الاجتماعي، وذلك ببرمجة نشاطات ممولة من طرف برنامج ميدا في مشاريع خاصة بتطوير قطاع الصحة والتعليم والتنمية الريفية إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال حماية البيئة.

رابعا: تطوير المجتمع المدني

من خلال تمويل نشاطات المؤسسات غير الحكومية والجمعيات المهنية إضافة غلى العمل على تطوير الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان في البلدان المتوسطية.

الفرع الثالث: أشكال التمويل وآليات عمل البرنامج

في إطار برنامج ميدا تأخذ التمويلات ثلاثة أشكال وهي:

[1] منصري نجاح، **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص36.

– مساعدات نهائية من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي وتسيرها اللجنة الأوروبية.

– رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار وتتمثل في رأس المال المخاطر (Capital a'risque) والتي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.

– **قروض مسيرة:** تتمثل في تخفيضات الفوائد.

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين:

- إعداد وثيقة بين الإتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الإستراتيجية بالنسبة للمساعدات الثنائية، وتعتبر هذه الوثيقة إطار متعدد السنوات للمساعدات المالية، وتحدد أهداف الشراكة ومجالات وأولويات التعاون بحيث يتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد وأوضاعه السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن خلالها يتم وضع برنامج ثلاثي توجيهي يسمى بالبرنامج التأشيري الوطني (PIN).
- فيما يخص المشاريع الجهوية يتم تمويلها من خلال البرنامج التوجيهي الجهوي (PIR)، ويتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة (MEDA).

المطلب الثاني: تحليل برنامج ميدا متوسط

الفرع الأول: البرنامج المالي ميدا 1 (1995-2000)

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 2005 الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورومتوسطية وأنشطتها، وقد منحت في إطار هذا البرنامج مساعدات لكل من الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، سوريا، لبنان فلسطين[1].

جدول رقم(04): المدفوعات الفعلية للمساعدات المالية للدول العربية (1995-1999) (بمليون أورو)

البلد	المساعدات المالية المخصصة (تعهدات)	% إلى مجموع الالتزامات	المدفوعات الفعلية من المساعدات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات	عدد السكان (مليون نسمة)	أورو / بالنسبة لكل شخص

[1] عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص15.

الجزائر	164	%4.8	30	%18.2	30	5.5£
مصر	686	%20	157	%22.8	61.4	11£
الأردن	254	%7.4	108	%42.5	04.6	55£
لبنان	182	%5.3	01	%0.5	04.2	43£
المغرب	656	%19	127	%19.3	27.8	24£
سوريا	99	%2.8	0	%0	15.3	06£
تونس	428	%12.5	168	%39.2	09.4	46£
فلسطين	111	%3.2	54	%48.6	02.3	48£
بقية الدول	855	%25	230	%27	-	-
المجموع	3435	%100	890	%26	-	-

المصدر: مراد خروبي ، مرجع سابق، ص99.

من خلال معطيات الجدول رقم (04)يتضح أن المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات هي 890 مليون أورو فقط، وأن إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو أي بنسبة 74% من إجمالي المبالغ المدفوعة، كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة من هذه المبالغ استفادت منها السلطة الفلسطينية بنسبة 48.6%، تليها الأردن بـ 42.5% ثم تونس بـ 39.2%، مصر بـ 22.8% ثم المغرب بـ 19.3%، الجزائر بـ 18.2%، أما لبنان فقد حصلت على 0.5% فقط من المبالغ المخصصة لها، في حين لم تحصل سوريا على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1995-1999)، فمن خلال هذا التحليل يمكننا القول أن العبرة لا تكمن في حجم المخصصات المالية للمساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي، وإنما في المبالغ المالية المنفقة فعلا من هذه المخصصات وانعكاساتها على برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول[1].

جدول رقم(05): الالتزامات والمدفوعات السنوية لبرنامج (ميدا) للفترة (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	التعهدات	المدفوعات	%

[1] ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص215.

1995	173	50	%29
1996	403	155	%38
1997	981	211	%22
1998	941	231	%25
1999	937	243	%26
المجموع	**3435**	**890**	**%26**

المصدر: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص2016.

الفرع الثاني: البرنامج المالي ميدا2:

يعد برنامج ميدا 2 (2000-2006) خليفة لبرنامج ميدا 1، حيث أنه في ظل ميدا 2 تم توفير مبلغ قدره 5035 مليار أورو مقارنة بـ 3.4 مليار أورو للبرنامج الأول، كما يرافق هذه المنح من الإتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي. خلال ميدا 2 تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و10% الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، وتتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين[1]:

- دعم التحول الاقتصادي والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية.
- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي.

تم فيه اعتماد إجراءات جديدة تتمثل في[2]:

- برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتم تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار إستراتيجية متعددة السنوات،
- تقوم كل دولة بوضع برامج تأشيرية متعددة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات،
- ينبغي وضع مخططات مالية تعكس أو تعبر عن الأولويات المحددة من طرف كل دولة متعاقدة.

جدول رقم(06): الإعانات الممنوحة في إطار برنامج صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية للدول العربية المتوسطية

(الوحدة: مليون أورو)

البلد	ميدا 1	P/E%	ميدا 2 2000-2004					
	1999-1995		2000	2001	2002	2003	2004	2004-2000

[1] عوادي مصطفى، مرجع سابق، ص17.

[2] ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص217.

	التعهدات	المدفوعات		التعهدات	المدفوعات	التعهدات	المدفوعات	التعهدات	المدفوعات	التعهدات	المدفوعات	التعهدات	المدفوعات	التعهدات	المدفوعات
الجزائر	164	30.2	18	30.2	0.4	60	5.5	50	11	41.6	15.8	51	42	232.8	74.7
فلسطين	111	54	49	96.7	31.2	-	62.5	100	80.6	81.1	60.3	72.5	93.3	350.3	327.6
مصر	686	157.1	23	12.7	64.4	-	62.5	78	25.7	103.8	56.9	159	150.6	353.5	360.1
الأردن	254	108.4	43	15	84.5	20	10.9	92	49.7	42.4	46.9	35	50.6	204.4	242.6
لبنان	182	1.2	1	-	30.7	-	2	12	5.7	43.7	24.1	18	40.9	73.7	103.4
المغرب	656	127.6	19	140.6	39.9	120	41.1	122	101.9	142.7	102.4	151.8	157.7	677.1	443
سوريا	99	0	0	38	0.3	8	1.9	36	8.5	0.7	10.1	53	18.2	135.7	39
تونس	428	168	39	75.7	15.9	90	69	92.2	89.5	48.7	69.3	22	74	328.6	317.7
مج ثنائي	2.580	646.5	25	408.9	627.3	298	255.1	582.2	327.6	504.7	385.8	562.3	627.3	2356.1	1908.1
تعاون جهوي	480	228.8	48	159.8	48	305.3	62.7	29.4	81.4	110	111.9	135.3	173.8	739.8	477.8
الإجمالي	3.060	875	29	568.7	315.3	603.3	317.8	611.6	454	614.7	497.7	697.6	801.1	3.093	2.386
P/E%		%29			%55		%53		%74		%81		%115		%77

المصدر: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص217.

من خلال معطيات الجدول رقم(06) يتضح أن برنامج ميدا 1 للفترة (95-99) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو، وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو أي نسبة التعهدات إلى المدفوعات تمثل 26%، في حين نجد في برنامج ميدا 2 ولمدة أربع سنوات (2000-2004) وصل مبلغ الالتزامات إلى 1238.5 مليون أورو، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 835.4 مليون أورو أي بنسبة 67.45%.

أما مبلغ التعهدات المقررة بالنسبة للدول الشرقية في إطار برنامج ميدا 1 فبلغ 1332 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 320.7 مليون أورو، أي بنسبة 24.08%، في حين نجد في برنامج ميدا 2 ولمدة أربع سنوات (2000-2004) وصل مبلغ الالتزامات المخصصة لهذه الدول 1117.6 مليون أورو أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات فبلغ 1072.7 مليون أورو أي بنسبة 95.98% وهي نسبة إنجاز معتبرة مقارنة مع برنامج ميدا 1[1].

المطلب الثالث: برنامج ميدا الخاص بالجزائر

خصص الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا اعتمادات مالية لصالح الجزائر والتي سنتطرق لها في هذا المطلب.

[1] ليليا بن منصور، نفس المرجع السابق، ص218.

الفرع الأول: برنامج ميدا 1 للجزائر (1995-1999)

كانت المبالغ المخصصة في إطار برنامج ميدا 1 الخاص بالجزائر موزعة كالتالي[1]:

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون أورو.
- 18% تسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون أورو.
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون أورو.

حيث وزع هذا المبلغ على المشاريع والنشاطات الممولة من قبل ميدا 1 والتي تقدر بـ 164 مليون أورو والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(07): التزامات مشروع ميدا المخصص للجزائر للفترة (1995-1999)

الوحدة: مليون أورو

قطاع/ مشروع	المبلغ	التوزيع
أ_ دعم التحول الاقتصادي	129.00	%79
_ الإعانات الممنوحة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي (BEI) للتقليل من التلوث.	10.75	
_ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI)	57.00	
_ دعم إعادة الهيكلة الصناعية.	38.00	
_ دعم تحديث القطاع المالي	23.25	
ب_ تسهيل التعديل الهيكلي	30.00	%18
مرفق التكيف الهيكلي	30.00	
ج_ تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي	5.00	%3
دعم المنظمات غير الحكومية	5.00	
المجموع أ+ب+ج	**164.00**	**%100**

المصدر: نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص198-199.

غير أنها لم تتبقى بصورة فعلية إلا ما نسبته 18.40% من هذا المبلغ أي 30.176 مليون أورو كما بينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المحددة والمسددة من الإتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول الموالي.

جدول رقم(08): التوزيع السنوي لالتزامات ميدا لصالح الجزائر للفترة (1995-1999)

[1] عديسة شهرة، **دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية-الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2016، ص31.

الوحدة: مليون أورو

	الجزائر			مجموع برنامج ميدا للدول الشريكة		
	الالتزامات	التسديد	النسبة	الالتزامات	التسديد	النسبة
1995	-	-	-	173	50	%29
1996	-	-	-	370	155	%42
1997	41	-	%0	911	208	%23
1998	95	30	%32	809	222	%27
1999	28	0.2	%1	797	240	%30
المجموع	164	30	%18	3060	875	%29

المصدر: نادية بلورغي، مرجع سابق، ص199.

من خلال الجدول يمكن القول أن نسبة التسديد الفعلية ضعيفة جدا لم تتجاوز 18.40%، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى[1]:

1. أن الوضعية الأمنية خلال التسعينات أدت إلى توقف معظم المشاريع الممولة بواسطة البروتوكولات المالية السابقة، وكذلك غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية والمسئولة عن مراقبة هذه المشاريع وتقييمها خلال الفترة 1994-1998.
2. الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميدا، بالإضافة إلى قلة المشاريع المقدمة من قبل الجزائر خلال فترة البرنامج.
3. حداثة توقيع اتفاقية الشراكة بين الطرفين الجزائر والإتحاد الأوروبي (في أفريل 2002).

الفرع الثاني: برنامج ميدا 2 للجزائر

[1] عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، ص127.

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت مقدار 346.2 مليون أورو، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا تغطي احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا 2[1].

جدول رقم (09): التوزيع السنوي للمبالغ المالية للجزائر ميدا 2

	الجزائر			مجموع برنامج ميدا للدول الشريكة		
	الالتزامات	التسديد	النسبة	الالتزامات	التسديد	النسبة
2000	30	0.4	%1	569	318	%56
2001	60	6	%10	603	318	%53
2002	50	11	%22	612	454	%74
2003	42	16	%38	615	498	%81
2004	51	42	%82	698	801	%115
المجموع	233	75	%32	3096	2389	%77

المصدر: نادية بلورغي، مرجع سابق، ص 200.

المبحث الثاني: آثار الشراكة على الاقتصاد الوطني

[1] عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، ص102.

عرفت الجزائر عدة تحولات اقتصادية خلال الفترات الماضية من بينها تنفيذ اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي تركت آثارها الواضحة على اتجاه وهيكل الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية

سنتناول بالدراسة في هذا المطلب على تأثيرات اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية حيث نتطرق إلى أهم التغيرات على الميزان التجاري خلال هذه الفترة، إضافة إلى تحليل واقع الصادرات والواردات الجزائرية في ظل هذه الاتفاقية.

الفرع الأول: الميزان التجاري

إن الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع، أي صادرات السلع ووارداتها خلال فترة زمنية معينة، ويعبر الميزان التجاري عن الفرق بين هذه الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تطورات الميزان التجاري في الجزائر بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ:

جدول رقم (10): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	45.036	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	65.917	62.956	51501
الواردات	20.048	21.456	27.631	39.479	39.294	40.473	47.247	47.490	55.028	58.330	37787
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	6264	-13714

المصدر:

- ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005-2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الرابع، العدد 15، فيفري، 2018، ص43.

- شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص199.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاريا مستمرا خلال الفترة 2005-2014، ويرجع ذلك لزيادة حصيلة الصادرات النفطية، التي تعود بدورها إلى ارتفاع في أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل، وهي سابقة التسجيل إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية كما نلاحظ انه منذ سنة 2007 أصبحت معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، مما أدى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات بصفة مستمرة حتى سنة 2009 وذلك تسبب في انخفاض رصيد الميزان التجاري الجزائري إلى 5900 مليون دولار وتراجع نسبة التغطية إلى 115%، وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 مليون دولار للبرميل، خلال سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما انعكس على أسواق النفط العالمية وخاصة الدول المصدرة للبترول ومنهم الجزائر.

أما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 73489 مليون دولار أي بمعدل نمو 28.8% بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 47247 مليون دولار، متأثرة بانخفاض قيمة الأورو في أسواق الصرف الأجنبي بنسبة 20% مقابل الدولار بين نهاية 2009 ومطلع جوان 2010، وذلك انعكس إيجابيا على رصيد الميزان التجاري وعرف ارتفاع بقيمة 26.242 مليون دولار وبمعدل نمو 156% أما من 2012 إلى 2014 فهو في تراجع مستمر وسجل أدنى حد له بقيمة 6264 مليون دولار وبمعدل نمو 108%، وهذا راجع إلى تراجع أسعار برميل البترول إلى 60 دولار في سنة 2014 مما أثر على صادرات الجزائر التي تعتمد على أكبر نسبة منها من المحروقات[1].

في سنة 2015 عرف الميزان التجاري عجزا قدر بـ -13714 مليون دولار ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات المسجلة خلال هذه السنوات، حيث بلغت قيمة الصادرات عام 2015 حوالي 37787 مليون دولار التي انخفضت بنسبة -39.91% مقارن بسنة 2014 التي بلغت فيها قيمة الصادرات حوالي 62956 مليون دولار[2].

الفرع الثاني: الصادرات

[1] ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005-2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الرابع، العدد 15، فيفري 2018، ص42-43.

[2] شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص199-200.

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنويع وهيمنة قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

قبل التطرق إلى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية نعطي حوصلة عامة حولها في الجدول التالي :

جدول رقم(11): حوصلة عامة حول الصادرات الجزائرية سنة 2015

الوحدة: مليون دولار

أهم الزبائن	القيمة	النسبة%	نسبة نمو حصة الصادرات مقارنة بـ 2015
إسبانيا	6565	17.37	0.23-
إيطاليا	6167	16,32	14.44-
فرنسا	4921	13.02	4.26-
بريطانيا	2883	7.63	21.79-
Pays-bas	2281	6.04	11.07-
تركيا	2071	5.48	5.48-
الولايات المتحدة الأمريكية	1977	5.23	4.59-
البرازيل	1393	3.69	33.76-
بلجيكا	1282	3.39	28.03-
البرتغال	1009	2.67	17.08-
تونس	856	2.27	6.86-
كندا	748	1.98	13.18-
REP DE COREE	671	1.78	37.60-
المغرب	667	1.77	60.99
اليابان	602	1.59	9.45-

المصدر: عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص93-94.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

1. النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية موجهة نحو الدول الأوروبية، والسبب راجع لقرب المسافة.
2. الصادرات الجزائرية تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونسبها جد قليلة إلى باقي الدول الأخرى، فمثلا من المنطقة العربية نلاحظ فقط تونس والمغرب بنسبة 2.27% و 1.77% على الترتيب وهي نسب جد ضعيفة.

يوضح الجدول الموالي تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 حسب المجموعات السلعية حيث يبين لنا الهيكل الذي تقوم عليه الصادرات في هذه الفترة.

جدول رقم(12): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	مواد أولية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية
2001	2170.1	1430668.0	924.8	1927.2	38637.8	1713.2	3384.1	910.7
2002	2769.6	1445000.0	921.8	3078.6	41653.1	1621.7	4016.9	2130.1
2003	3702.7	1850000.0	756.4	3098.9	39419.1	42.8	2290.8	2742.8
2004	4749.0	2276827.0	408.4	6457.8	44311.6	24.4	3582.7	1087.0
2005	4942.0	3355000.0	370.7	9433.9	47725.6	34.4	2642.7	1398.9
2006	5327.1	3895736.2	1369.7	12793.7	57385.1	64.2	3162.6	3161.9
2007	6136.3	4121790.4	897.7	10859.7	68842.6	42.2	3188.9	2405.4
2008	7657.3	4970025.1	507.1	21035.2	89308.4	67.7	4334.5	2084.4
2009	8193.1	3270025.1	392.6	11909.7	50258.7	19.5	3075.4	3559.4
2010	23405.5	4220106.0	803.8	6173.2	78567.6	58.5	2235.1	2237.4
2011	25880.9	5223836.1	1444.2	10272.9	108993.9	25.7	2561.1	1115.7
2012	24438.3	5527736.5	825.8	12176.9	118126.9	92.1	2493.5	1479.5
2013	31921	4997334	696.6	7953.3	115696	31	2269	1332
2014	26053	4857699	706.8	8818	170816	133	1306	846
2015	23520	3587974		10633	170075	45	1756	1136

المصدر: - مراد خروبي، مرجع سابق، ص198.

- عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص95.

يلاحظ من الجدول (12) تلك المكانة الكبيرة أو بالأحرى الهيمنة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي تمثل النسبة الكبيرة من إجمالي صادرات الجزائر بتحقيقها لمعدل متوسط يقدر بـ 97.36% خلال الفترة (2001-2012).

الارتفاع المتزايد في صادرات الجزائر للمحروقات وفي ظل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل في سنة 2002 إلى 74.95 دولار للبرميل في سنة 2007، ليتجاوز ما قيمته 130 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2008 كان له الأثر الإيجابي على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

وهذه الميزة التي يتميز بها اقتصاديات معظم الدول النامية وخاصة منها الجزائر لأنها تعتمد على منتوج أولي وحيد المتمثل في المحروقات، وفي نفس الوقت نجدها تابعة تكنولوجيا من حيث استيرادها لسلع التجهيز والمواد الاستهلاكية عكس الدول الصناعية المتقدمة، فنجد أن درجة الانفتاح تتميز بتزايد مستمر دون تراجع نتيجة الديناميكية الذاتية وليس الظرفية للاقتصاد كما لاحظنا أن الجزائر استفادت من الرصيد الإيجابي للميزان التجاري وهذا راجع كله لارتفاع أسعار البترول.

أما في ما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى ضئيلة جدا وهذا راجع إلى جملة من المشاكل التي تعاني منها السلع الجزائرية والمتمثلة في المحدودية وعدم قدرتها على المنافسة للسلع العالمية، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال إبرام اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والاستفادة من الدعم سواء كان مالي أو تقني خاصة فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات الجزائرية لتصبح قادرة على المنافسة العالمية، وبذلك تتوجه نحو تنويع صادراتها والتخلي عن الاعتماد بالدرجة الأولى على المحروقات التي تعتبر ثروة ناضبة وآيلة للزوال وبالاعتماد عليها فقط من شأنه إدخال الجزائر في دوامة لا يحمد عقباها في ظل المتغيرات العالمية.

الفرع الثالث: الواردات

إن التركيبة السلعية للواردات الجزائرية تبقى تتميز بثباتها وذلك باعتمادها بالدرجة الأولى على السلع المصنعة والتجهيزات بالدرجة الثانية موجهة للاستهلاك خاصة السلع الاستهلاكية الأمر الذي يوضح مدى تبعية الاقتصاد الجزائري والجدول التالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014):

جدول رقم(13): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون دينار جزائري

	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية	منتجات خام
2001	184024.2	10707.9	29268.1	143896.6	11983.7	264818.3	112701.0	7462.6
2002	218391.4	11551.7	41569.2	186183.1	11812.6	352501.7	131910.5	3119.6
2003	207283.7	8795.0	49996.2	221100.7	9958.5	383509.4	163447.3	3350.6
2004	259428.6	12082.5	51471.3	262313.0	11999.9	512186.5	200206.1	4711.9
2005	263207.8	15536.5	47002.0	299932.8	11723.1	620175.1	227966.4	8101.1
2006	276026.2	17748.4	52448.7	358387.2	6968.2	619446.4	218736.9	8779.0
2007	343661.3	22494.8	78013.6	492874.5	10137.0	695517.9	260249.4	13880.7
2008	507947.5	38460.0	81115.6	652452.7	11269.7	988340.8	283037.6	9409.5
2009	425967.7	39861.5	79937.6	738552.8	16926.0	1210590.9	335706.5	7262.4
2010	450807.5	71100.4	96987.2	751436.3	25405.8	1282234.0	325985.0	7851.5
2011	717688.1	84777.4	121669.7	778557.0	28195.7	1323142.6	380245.6	7925.4
2012	699707.6	384249.5	135091.0	824361.8	25573.6	1358310.7	472217.0	7560.7
2013	760514.7	348147.8	138155	897861.7	40320.7	1581371	594187.4	7989.6
2014	886659	231946	143251	1035449	52990.8	1527698	832630	

المصدر: مراد خروبي، مرجع سابق، ص200.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن كل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية والمواد النصف المصنعة وكذلك المواد الاستهلاكية سيطرت كلها على الواردات الجزائرية.

نلاحظ أن سلع التجهيز الصناعي قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات حيث قدر المعدل المتوسط بـ 38.42% حيث لوحظ أيضا في فترات سابقة انخفاض الواردات من سلع التجهيز الصناعي خلال سنة 1997 بنسبة قدرت بـ 32.61% من إجمالي الواردات وهذا راجع إلى تباطؤ الجهاز الإنتاجي بسبب:

- ✓ حل المؤسسات العمومية.
- ✓ غلق وحدات الإنتاج الخاصة بسبب المنافسة المفروضة من قبل المستوردين الناتج عن تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ شروط التمويل الصعبة التي فرضتها البنوك على المؤسسات العمومية والتي صعبت من نشاط هذه الأخيرة.

- ✓ انخفاض من الاستثمارات بالرغم من وجود قواعد مشجعة من أجل ترقية الاستثمار وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الأمني المتردي.

أما في ما يخص الواردات من المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات بمتوسط معدل يقدر بـ 18.99%.

يتضح لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للدول الصناعية الكبرى والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، حيث لاحظنا مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري في صادراتها على المحروقات والتي تعتبر ثروة قابلة للنضوب ومدى تحكم الأسواق العالمية في أسعارها وهذا ما يؤثر على اقتصادنا سواء بالإيجاب أو السلب، أما فيما يخص الواردات فهذا يوضح لنا التبعية المفرطة خاصة فيما يتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية وكذلك التكنولوجيا (أي السلع المصنعة وسلع التجهيز الصناعي) وهذا ما يبرز عدم التكافؤ خاصة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: آثار الشراكة على الجانب المالي

لا يقتصر دور اتفاق الشراكة على الجوانب المختلفة للتجارة، وإنما يستفاد منه في كيفية الرفع من قدرة المؤسسات الاقتصادية المحلية على المنافسة من خلال احتكاكها بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية، كما له تأثير أيضا في جلب الاستثمارات الأجنبية لأجل تحقيق التنمية المرجوة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الفرع الأول: أثر تدفق رؤوس الأموال

إن الجزائر باعتبارها من الدول النامية أو السائرة في طريق النمو فإنها لا تستطيع بلوغ معدلات تنمية تحقق الحدود الدنيا في زيادة الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية إن لم تكن لها زيادة على مدخراتها الوطنية من خلال تدفقات مالية خارجية تكون القروض الجزء القليل من مجموعها.

وبالنظر إلى المساعدات المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي سواء كانت في بدايتها بما يعرف بالبروتوكولات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية أو المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج ميدا (1-2)، فإنه يظهر لنا أن الأموال المقدمة كبيرة ظاهريا لكنها ضعيفة جدا بالنظر إلى عدد السكان، كما أن العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة وهو الهدف الرئيسي من هذه المساعدات والإعانات المالية يؤدي إلى خسائر ومكاسب بالنسبة للطرفين.

فالاستهلاك الضعيف لهذه الموارد المالية يعود بالدرجة الأولى لأسباب هيكلية تتمثل في ضعف القدرة الاستهلاكية للاقتصاد الجزائري، كما أن جل هذه الأموال مخصصة لبرنامج الإصلاح الهيكلي وتنشيط القطاع الخاص ومراقبة الشريط الساحلي، وهي جميعها برامج ذات طبيعة صعبة وتتطلب عملية تنفيذها وقتا أطول نسبيا بما هو متوقع.

وعلى هذا الأساس فعلى الشراكة الأوروجزائرية أن تعطي الأولوية لوضع شروط من شأنها تأمين انسياب الأموال الأوروبية بمعدلات مقبولة وبوتيرة تساير فاعلية التدفقات آخذة في نفس الوقت الأهداف التنموية[1].

إن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر يبقى محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها الجزائر، وفي الجدول التالي نبين حجم التدفقات المالية الموجهة إلى الجزائر:

جدول رقم(14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2002-2014)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	1056	633	881	1156	1841	1686	2638	2747	2300	2580	3052	2661	1488

المصدر: - مراد خروبي، مرجع سابق، ص241.

- عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص96.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التدفقات المالية الواردة إلى الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي محدودة نوعا ما بالمقارنة مع ما تزخر به الجزائر من إمكانيات استيعابية، وهذا من شأنه عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي.

نلاحظ أيضا أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر قدرت سنة 2002 بقيمة تقدر بحوالي مليار دولار وهي قيمة محتشمة جدا، إلى أن تبقى في تزايد مستمر في السنوات 2010 2011 2012، إلى أن وصلت إلى 3052 مليون دولار، ثم انخفضت في سنتي 2013 و2014 إلى أن وصلت ما قيمته 1488 وهذا ما يعكس التدفقات المحتشمة وخاصة وأن الجزائر في هذه المراحل الزمنية قد أبرمت اتفاقيات الشراكة خاصة مع الإتحاد الأوروبي، ويمكن أن يرجع هذا المستوى الضئيل إلى[2]:

[1] مراد خروبي، مرجع سابق، ص240-241.

[2] مراد خروبي، نفس المرجع سابق، ص242.

- ✓ عزوف المستثمرين الأجانب الدخول بأموالهم مبررين ذلك بعدم تهيئة المناخ الاستثماري بالإضافة إلى عدم التأكد بالاستقرار السياسي وصلابة القوانين التشريعية المنظمة للاستثمار.
- ✓ عدم الاستقرار الأمني وخاصة في سنوات العشرية السوداء التي ساهمت بشكل واسع في عزوف المستثمرين الأجانب للدخول للأسواق الجزائرية.

جدول رقم(15): تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ (بالمليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
2005	836	1.42	198.839	1.92	32.019	3.33
2006	2102	3.57	486.035	4.69	47.265	4.91
2007	4257	7.23	664.782	6.41	86.733	9.01
2008	6538	11.10	1.327.946	12.80	89.594	9.31
2009	6932	11.77	439.577	4.24	63.488	6.60
2010	5564	9.45	379.834	3.66	59.134	6.15
2011	5688	9.66	1.331.711	12.84	124.004	12.89
2012	6077	10.32	754.025	7.27	76.433	7.94
2013	7991	13.57	1.681.048	17.94	143.446	14.91
2014	9904	16.82	2.192.530	21.14	150.959	15.69
المجموع	**58.888**	**%100**	**10.372.871**	**%100**	**962.181**	**%100**

المصدر: ولد بومعزة صونيا، مرجع سابق، ص41.

بالنظر إلى الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع في عدد مشاريع الاستثمار من سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سنة 2005 نلاحظ عدد المشاريع المصرح بها (836) وأما فيما يخص سنة 2014 فهي تعتبر من أفضل السنوات في مجال الاستثمارات المصرح بها (9.904) التي سجلت نسبة 16.82% منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهو مؤشر يدل على التطور مقارنة بسنة 2013 كان عدد المشاريع (7991) وفيما يخص النسبة التي سجلت هي 13.5%[1].

المطلب الثالث: آثار أخرى للشراكة الأوروجزائرية

إن دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ يعني اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وانفتاحه عليه وبالتالي ستضطر الجزائر إلى فتح سوقها بموجب هذه الاتفاقية أمام منتجات أعلى جودة وأقل تكلفة

[1] ولد بومعزة صونيا، مرجع سابق، ص41.

وأسعار منخفضة مقارنة مع المنتجات المحلية، حيث سنحاول إبراز آثار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على المالية العامة والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، إضافة إلى أثرها على العمالة.

الفرع الأول: الأثر على المالية العامة

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العامة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الإتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4 بالمائة من مجموع الإيرادات (أي نسبة 2.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65 بالمائة، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2 بالمائة من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)[1].

وحسب بعض التوقعات التي حددتها وزارة المالية الجزائرية سنة 2015 المتعلقة بانعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على ميزانية الدولة أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل وزارة المالية بخصوص خسائر الميزانية كما يلي[2]:

- خسائر الميزانية سنة 2006 بحيث تمثل سنة 2006 تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع والذي يتوقع من خلالها أن تتكبد الجزائر خسائر بقيمة 26.3 مليار دينار جزائري من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- خسائر الميزانية سنة 2008 وهو تاريخ التفكيك الكلي لقائمتي السلع الثانية والثالثة التي يتوقع أن تفقد خلالها الجزائر ما قيمته 40.5 مليار دينار جزائري من الحقوق الجمركية والرسم على الواردات أي ما يعادل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

[1] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص155.

[2] صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011، ص145-146.

- خسائر الميزانية سنة 2013 بحيث سيتم في هذه السنة التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع والتي يحتمل أن تعرض الجزائر لخسائر تقدر بـ 118 مليار دينار جزائري من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- خسائر الميزانية سنة 2018 وهو تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع والمتوقع أن تخسر الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دينار جزائري من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الإختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

الفرع الثاني: الأثر على القطاع الصناعي[1]

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ستؤثر بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي لأن منطقة التبادل الحر المراد إقامتها تستهدف المنتجات المصنعة ونظرا لعمليات التفكيك الجمركي للحواجز الجمركية إزاء المنتجات الصناعية من خلال عمليات التبادل الحر بين الطرفين بحيث أن هذه الانعكاسات تختلف حسب القطاعات ودرجة انفتاحها ومستوى الكفاءة والأداء فيها.

تعتبر هذه الاتفاقية أداة هامة ستساعد المؤسسات الجزائرية وتمنحها فرصة دخول منتجاتها الأسواق الأوروبية إضافة إلى احتكاكها مع المؤسسات الأوروبية الكبرى والسماح لها بنقل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة بغية تحسين أداء المؤسسة الجزائرية، كما ستمكنها هذه الشراكة من الاستفادة من البرامج المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: الأثر على القطاع الزراعي[2]

[1] شواشي فاطمة، ، مرجع سابق، ص228.

[2] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حال الجزائر واتفاق الشراكة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص183-184.

لقد عانى القطاع الفلاحي الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمال الإنتاج الداخلي بـ 11% ويشغل 24% من اليد العاملة التهميش والإهمال وهذا في مختلف مخططات التنمية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

- ضعف المردود.
- النقائص الموجودة في ميدان حماية الموارد وتثمينها (أنظمة التبريد، النقل، التخزين والتوزيع...).
- النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع، الشيء الذي بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي والتبعية الغذائية الشبه كلية إلى الخارج.

فتطبيق اتفاقية الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوروبا التي تضمن 48% من حاجاتنا من المواد الزراعية وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و 1.5 مليار دولار يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية منتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي وكذا الحواجز غير التعريفية والتي يمكن أن تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان أو النباتات من جهة أخرى، إذ يجب على الجزائر تحديد سياسة أو برنامج لتطوير هذا القطاع والذي يجب أن يأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:

- عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي.
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني والتأطير.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية وهذا من خلال حل مشكل العقار الفلاحي الذي مازال يمثل أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع .

أمام الآثار السلبية لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي لا يعني عدم وجود إيجابيات لهذه الاتفاقية على القطاع منها:

- تحري المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مهمة مثل: الطماطم، التمور، اللحوم، الأغنام الجزائرية، الحمضيات ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية لكن يشترط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفر عنصر الجودة النوعية في هذه المنتجات.

- إن اشتداد حدة المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

الفرع الرابع: الأثر على العمالة[1]

من الآثار المترتبة على سوق العمل نجد أن تحرير المبادلات سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح، كما أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهذا بدوره يؤدي إلى إغلاق المؤسسات الأقل منافسة، فالدراسات تبرز أن تونس ستفقد من جراء دخولها لمنطقة التبادل الحر أزيد من 1200.000 وظيفة، بينما بالنسبة للجزائر فقدرها رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد عمار "رمضان" بـ 69000 وظيفة مهددة للقطاع الخاص، وتقدرها وزارة التجارة بأكثر من 49000 وظيفة في القطاع الخاص وتعتبر الوظائف العمومية هي الأكثر تهديدا من عملية التجارة (24.8% بالنسبة للجزائر).

بالنسبة إلى الأجور فالانفتاح الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة. عموما النتيجة التي ينبغي التأكد منها بالنسبة للعمل هو أن التبادل الحر سيزيد من تدهور الوضع في المدى القصير مسببا بذلك بطالة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار اعتمادا على إجراءات حمائية للصناعات الفنية والمساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي والعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل خلق فرص شغل جديدة.

المبحث الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى تقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وذلك من خلال تقييمنا لبرنامج ميدا، وعرضنا لأهم نتائج هذه الشراكة وآفاقها المستقبلية.

المطلب الأول: تقييم برنامج ميدا

[1] رحيم حسين، حاجي فطيمة، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ب ت، ص10-11.

قد تبدو الأموال المقدمة في إطار برنامج ميدا كبيرة في ظاهرها، لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية. وإذا حسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونة المالية، فنجد أن هذا الرقم يقل عن 1 دولار واحد لكل فرد. وفي المقابل، تؤدي الالتزامات المترتبة على إنشاء منطقة تجارة حرة إلى مكاسب وخسائر بالنسبة إلى الطرفين. ولكن في الوقت الحالي يصعب تقدير الخسائر والمكاسب المحتملة لعملية التحرير. وبالتالي فإن الهدف من هذه المساعدات لم يتحقق من منظور دول الجنوب التي تفتقد إلى القدرة على حسن استخدام وتوجيه هذه المساعدات إلى القطاعات التي تحتاجها فعلا.

وعلى صعيد آخر، فإن المبالغ المقدمة في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2 تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بما يمنحه الإتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية والوسطى، في إطار سعيه الحاد إلى ضم هذه الدول في فلكه. إلا أن البعض يؤكد على أن المكاسب التي يتوقع أن تعود على الإتحاد الأوروبي نتيجة فتح دول جنوب المتوسط لأسواقها أمام البضائع والخدمات الأوروبية تفوق أضعاف المبالغ الوجهة لمساعدة دول الجنوب.

وتشير الإحصائيات إلى أن الإتحاد الأوروبي خصص خلال الفترة 2000-2006 مبالغ ضخمة تتراوح بين 3.12 مليار يورو 17.33 مليار يورو، أي ما مجموعه 67.23 مليار يورو لتأهيل دول أوروبا الشرقية والوسطى، والتغلب على الصعوبات التي تعيق عملية الانضمام، وهي مبالغ مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة[1].

المطلب الثاني: الآثار العامة للشراكة الأوروجزائرية

من المنتظر أن يساهم اتفاق الشراكة الذي أبرمته الجزائر مع الإتحاد الأوروبي في إحداث عدة آثار وانعكاسات على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني منها الإيجابية والسلبية وفي ما يلي عرض لأهم هذه الآثار.

[1] أتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص153

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للشراكة[1]

1. إن اتفاق الشراكة سوف يحث المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي، ومن ثم تعمل على تحسين قدراتها وجودة منتوجاتها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.
2. الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية.
3. الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
5. الاتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري ميزتها قدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية.
6. الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطية ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
7. مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة.
8. الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة مثال على ذلك برنامج ميدا.
9. تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10. تحسين مستوى التسيير في هذه المؤسسات وذلك من خلال الاستفادة من إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال.حيث أنه من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على:

- ✓ البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصال (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات ...).
- ✓ البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية.
- ✓ النفاذ إلى سوق الخدمات.
- ✓ الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات الأولوية.

[1] غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص49-50.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجال المعلومات والاتصال، سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي والنفاذ إلى مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.

بالإضافة إلى بعض الإيجابيات الأخرى والمتمثلة في[1]:

- أن الاتفاقية وبحسب بنودها، ستساعد بشكل أكبر على ضمان توسيع حقوق الجالية الجزائرية في أوروبا، ووضع قواعد أكثر يسرا ووضوحا لنظام منح التأشيرات، خصوصا مع تنامي موجة العداء اتجاه العرب والمسلمين.
- أن الاتفاقية تتضمن مواد متعلقة بترقية حقوق الإنسان، وترسيخ العمل الديمقراطي، وإقامة دولة القانون وهي المواد التي بإمكانها مساعدة جهود ترقية الديمقراطية، وإزالة الأنظمة الراكدة في معظم الدول الجنوبية للمتوسط.
- أن فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الفلاحية الجزائرية، في إطار نظام الحصص، من شأنه مساعدة القطاع الفلاحي الجزائري، على تسويق منتجاته بأسعار مغرية، فاستفادة هذا القطاع تكون انطلاقا من ميزتين أساسيتين، الأولى كون المنتجات الفلاحية الجزائرية شبه خالية من المضافات الكيميائية، وهي المنتجات التي تعرف طلبا متزايدا في الأسواق الأوروبية، والثانية هي أسعار البيع في الأسواق الأوروبية، والتي تشكل حافزا على ولوج هذه الأسواق.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للشراكة[2]

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات الأوروبية.
- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الإتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات نحو أوروبا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى

[1] سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية –آفاق 2025–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016–2017، ص155.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016، ص40.

كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة.

- الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، مما يؤدي إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية كتسريح العمال ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور، وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية للشراكة

إن ما تريده الجزائر من الشراكة هو الحصول على التكنولوجيات الجديدة، رفع الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات، والحفاظ على مناصب الشغل، واحتمال كسب حصص في الأسواق الدولية، وتبقى هذه الأهداف صعبة المنال نتيجة ضعف الاقتصاد الجزائري والصعوبات التي تواجه الاستفادة من فرص الشراكة.

الفرع الأول: سيناريو السياسات الجديدة (2011-2035)[1]

يعد السيناريو المركزي في تقرير آفاق الطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة 2013 بحيث يحلل تطور أسواق الطاقة بناءا على استمرار السياسات والتدابير التي نفذت بالفعل، والتي تؤثر على أسواق الطاقة، ويأخذ في الاعتبار الالتزامات التي تشمل برامج دعم الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

ويرى هذا السيناريو أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع من 3370 مليار متر مكعب سنة 2011 إلى 4976 مليار متر مكعب سنة 2035.

أما في دول الإتحاد الأوروبي فارتفاع الطلب سيكون بحوالي 80 مليار متر مكعب أي بمعدل 0.6% سنويا ليصل إلى 605 مليار متر مكعب سنة 2035.

كما أنه من المتوقع أن يتضاعف تصدير الغاز الطبيعي الجزائري لأوروبا ليصل إلى 100 مليار متر مكعب من خلال شبكة الأنابيب سنة 2020.

[1] عبد الجليل علي عباس، **دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016-2017، ص136-137.

أما التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة (AIE) فقد وضع في 12 نوفمبر 2012 سيناريوهات طويلة المدى خاصة بآفاق 2035، بحيث يتوقع أن يصل سعر برميل النفط سنة 2035 إلى 128 **دولار** أمريكي مقابل 121 دولار سنة 2035 و 116 دولار سنة 2025 و 113 **دولار** سنة 2020.

وتوقعت الوكالة ارتفاع الإنتاج الجزائري من الغاز من 77 مليار متر مكعب سنة 2012 إلى 132 مليار متر مكعب سنة 2035.

يستورد الإتحاد الأوروبي نحو 60% من احتياجاته من الغاز الطبيعي و80% من النفط، حيث منذ سنة 2011 وضع الإتحاد الأوروبي دعائم إستراتيجية طاقوية جديدة ترتكز على أربعة أهداف رئيسية:

-تعزيز وتطوير العلاقات الطاقوية مع روسيا، من خلال تسريع الشراكة معها من خلال وثيقة الطريق لآفاق الطاقة 2050.

-تعزيز شراكتها الطاقوية مع الجزائر وباقي المنتجين كالنرويج وليبيا والسعودية.

-تعزيز الحوار الطاقوي المبني على حوكمة طاقوية مع وضع في أولوياته تخفيض انبعاثات الكربون على المستوى العالمي.

-تحديد أربع أنواع من الشركاء الطاقويين وهم: شركاء اندماج السوق، الموردين الأساسيين ودول العبور، الفواعل العالمية الرئيسية، والدول النامية.

حيث يقترح الإتحاد الأوروبي على كل شريك استخدام مجموعة من الوسائل ذات الصلة والتي من بينها الوسائل التشريعية، والسياسية الموجودة، والحوارات الإستراتيجية في المجال الطاقوي...الخ.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح منطقة التبادل الحر المستقبلية الأوروجزائرية

إن عملية تحرير التبادل يتطلب من الجزائر القيام بالعديد من الإجراءات وذلك بغية نجاح هذا المشروع والعودة بالفائدة المنشودة منه على الطرفين وفي هذا المجال لا ننسى أن الاتفاق بين قوتين متوازنتين الإتحاد الأوروبي من جهة والجزائر منفردة من جهة أخرى ومن أهم الإجراءات التي يتعين على الجزائر القيام بها هي:

أولا: إعادة التأهيل الصناعي

يعرف برنامج إعادة التأهيل الصناعي على أنه "مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي

برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل في عملية تأهيل ثلاث محاور أساسية:

1. **الاستثمارات غير المادية:** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج... الخ[1].
2. **الاستثمارات المادية:** تشمل جميع الاستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة ونذكر بالخصوص[2]:
   - تجديد التجهيزات وتحديث تقنيتها.
   - اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل (تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية...).
   - اقتناء تجهيزات جديدة تمكن من موازنة تسلسل الإنتاج ورفع نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة.
   - اقتناء تجهيزات إعلامية ومخبرية.
3. **إعادة الهيكلة المالية:** إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية وتمر هذه العملية بالمحاور التالية[3]:
   - دعم الإمكانات الذاتية (بإقحام أموال جديدة).
   - تثبيت التوازن للهيكلة المالية (بإقحام الأموال المتداولة).
   - الحد من حجم المخزونات (بالنظر إلى النشاط).
   - التحكم في حجم ونوعية الديون.
   - تمويل الاستثمارات برؤوس أموال مناسبة وترشيد استعمال القروض البنكية.

ثانيا: توسيع نطاق الحكم الراشد

---

[1] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص158.

[2] زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة الشلف، ب ت، ص49.

[3] زايري بلقاسم، نفس المرجع سابق، ص49-50.

إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة.

وتمثل هذه المؤسسات كما حددها "داني رودريك وسوبر أمانيات" فيما يلي[1]:

1. **المؤسسات المنظمة للسوق:** هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات،...الخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.
2. **المؤسسات المحققة للاستقرار:** هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسئولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.
3. **المؤسسات المانحة للشرعية:** هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

ثالثا: ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية

إن الإعانات الأوروبية الممنوحة للدول المتوسطية الشريكة هي في الأساس تتكون من هبات، ومن وجهة أخرى من قروض ميسرة، الإعانات الثنائية تحتوي على هبات بدون مقابل، كما أن البنك الأوروبي للاستثمار يقدم بعض القروض بمعدلات فائدة بسيطة[2].

إن المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط تمثل بهذا المعنى، كأغلبية الإعانات العمومية للتنمية، دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات وانفتاح الاقتصاديات، كما أنها تستجيب للشرطية الموضوعية حيز التطبيق من طرف مؤسسات بريتون وودز ومن أجل ربط المساعدة الاقتصادية وإنجاز الإصلاحات.

[1] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص159.

[2] زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص62.

كما يرتبط نجاح الإعانات المالية بمشاركة المجتمع المدني الذي يعتبر اليوم من طرف الاقتصاديين شرطا لنجاح التنمية وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإنه في إطار برنامج ميدا والتعاون الثنائي للدول الأعضاء، يجب توجيه الإعانات إلى القطاعات الأكثر فاعلية[1].

انطلاقا مما سبق ينبغي التأكيد على أن نجاح منطقة التبادل الحر سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول رأس المال الأجنبي والاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية[2].

رابعا: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك والمتمثل في الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين كونها المحدد لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كلها من عناصر الإنتاج، وتدخل ضمن تكاليفه[3].

الفرع الثالث: التفكيك التعريفي[4]

أولا: الإطار العام للتفكيك: يشمل التفكيك التعريفي التدريجي للمنتوجات الصناعية الأصلية للطرفين في الإتحاد الأوروبي والجزائر، والمأخوذة من الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية، باستثناء المنتوجات الزراعية والمنتوجات الزراعية المحولة المأخوذة من نفس الفصول في الملحق 1.

[1] نفس المرجع السابق، ص64-65.

[2] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص160.

[3] سمينة عزيزة، نفس المرجع السابق، ص160.

[4] بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص283-284.

أما التفكيك على شكل امتيازات تعريفية التي تخص التخفيضات، وتشمل المنتوجات الزراعية المأخوذة من الفصول 1 إلى 24، وكذلك المنتوجات الزراعية المحصاة في الفصول 25 إلى 97 الواردة في الملحق 1 بحيث تسمح عملية التفكيك التعريفي تطبيق المبادئ التالية:

- إخضاع المواد الخام الوسيطية ذات المعدلات5% و 15% إلى عملية التفكيك الفوري.
- ضمان امتياز اقتصادي للمنتجين المحليين، وهذا بترقية الحماية الفعلية عن طريق التفكيك الفوري للمدخلات والمواد الوسيطية غير المنتجة محليا.

ثانيا: المنتوجات المعنية بالتفكيك التعريفي

1. **المنتوجات الصناعية:** وتشمل المنتوجات المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي، والتي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ، وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ.
2. **المنتوجات الزراعية:** وهي المنتجات المدونة في البروتوكول رقم 2 و 4 و5، والمتعلقة بالمنتجات الزراعية، ومنتجات الصيد، والمنتجات الزراعية المحولة على التوالي، والمستوردة من أحد أطراف الشراكة، والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 24 للمدونة المنسقة للإتحاد والتعريفة الجمركية الجزائرية، والتي تم الإتفاق على تحريرها تدريجيا، وأن يقدم الأطراف تنازلات بشأنها.

ثالثا: مراحل التفكيك التعريفي

1. **التفكيك الفوري:** ويضم القائمة 1 التي تخص المواد غير المنتجة محليا، وتشمل المواد الخام والمنتجات النصف المصنعة والخاضعة للحقوق الجمركي 5% و 15% على التوالي، وهو مرتبط بـ 2018 وضعية تعريفية أي ما يعادل 33.65% من مجموع التعريفة الجمركية.
2. **التفكيك بعد 3 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ:** ويشمل القائمة 2 والقائمة 3.

- **القائمة 2:** ويتم هذا التفكيك على مدى 5 سنوات (وفقا للفقرة 2 من المادة 9 لاتفاق الشراكة) وذلك ابتداء من السنة الثالثة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويضم المواد الآتية: مواد التجهيز الفلاحية مواد التجهيز الصناعية، والتي تمثل 15.8% من مجموع التعريفة الجمركية.
- **القائمة3:** تضم باقي التعريفات الجمركية، علما أن عملية التفكيك بالنسبة لهذه القائمة تتم ابتداء من السنة الثالثة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك على مدى 10 سنوات، وتضم 2197 وضعية تعريفية، أي ما يعادل 36.34% من مجموع التعريفات الجمركية.

جدول رقم(16): الخاص بالتفكيك التعريفي في الجزائر

	القائمة 1: التفكيك الفوري	القائمة 2: التفكيك على مدى 5 سنوات	القائمة 3: التفكيك على مدى 10 سنوات
عدد الوضعيات التعريفية	2018	950	2179
نسبة التعريفة	%33.65	%15.84	%36.34
نسبة الواردات من الإتحاد الأوروبي	%24.13	%34.69	%20.18

المصدر: بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص284.

خلاصة الفصل

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة، لأنه يمنح الإتحاد الأوروبي امتيازات إضافية، وذلك من خلال الإلغاء التدريجي لكل الحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي عند إنشاء منطقة التبادل الحر بعد 12 سنة من بدأ سريان الاتفاق، يمكننا القول أن الصادرات الجزائرية لا تتمتع بخاصية التنوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة في الحواجز التعريفية وغير التعريفية المنتهجة من طرف الإتحاد الأوروبي، فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتهميش دور القطاع الخاص في المساهمة في النشاط الاقتصادي في حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لانحصارها في قطاعات معينة (قطاع المحروقات) ولا تساهم في تطوير ونمو الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يعكس رغبة المستثمرين الأجانب بالاستثمار في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة والسياحة، وبهذا فالجزائر عرضة لآثار سلبية على المدى المتوسط وحتى

على المدى الطويل خاصة وأن الاقتصاد الجزائري في بداية تحرره ولا يزال يعاني من مشاكل عديدة، كل هذا يجعل من الاتفاق الموقع مع الإتحاد الأوروبي في غير صالح الجزائر.

خاتمة

الخاتمة

على الرغم من أن اتفاقية الشراكة قد تمثل فرصة حقيقية لتحفيز التنمية الاقتصادية وتدعيمها، إلا أنه في نفس الوقت نجد أن تلك الاتفاقية لم تعط حلولا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية واقتصارها على الجوانب التجارية، حيث أن الاتفاقية تضمنت تناقضا واضحا من جراء تقييد حرية انتقال الأفراد وتقليص درجة نفاذ السلع الزراعية والمنسوجات والبيتروكيمياويات إلى أسواق الإتحاد الأوروبي والمعاملة التمييزية في منح الإعانات المالية والنقدية في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط.

مجموعة من الأمور الإيجابية لاتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر يمكن ذكر أهمها المتمثلة في الاستفادة من الخبرات الأوروبية لتحقيق التوازن في التنمية، وزيادة معدلات الاستثمار وتدعيم المنافسة المحلية وتخفيض معدلات أسعار السلع جراء سيادة المنافسة، وزيادة الصادرات والواردات وعصرنة القطاع الصناعي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية والاستفادة من دخول رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

وبقدر وجود هذه الإيجابيات توجد كذلك انعكاسات سلبية وخاصة بعد مرور عدة سنوات على دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، فالتحرير التجاري وانفتاح الأسواق الجزائرية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية الجزائرية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية، ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها، الأمر الذي سيدفع ببعض المؤسسات التي لا تستطيع المنافسة إلى الغلق أي فقدان لمناصب الشغل زيادة على هذا فالتأثر سيكون واضحا على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية جراء انخفاض قيمة الرسوم على التجارة الخارجية إثر تطبيق سياسة التفكيك الجمركي التي تفرضها اتفاقية الشراكة، وأن أي انخفاض لهذه الرسوم سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية أي التأثير على إيرادات الجمارك في ميزانية الدولة.

إذا كانت أوروبا تعتبر الشريك التجاري المهم للجزائر، فيجب أن ترقى هذه الشراكة إلى مبادئ التعاون بين شركاء غير متوازنين وإلى تقارب عادل يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري نهوضا حقيقيا وليس رقميا، وإن المطلوب جزائريا هو تفادي قدر الإمكان تجسيد نظام اقتصادي جديد يرهن أسواقها لسوق أوروبا عظمى، بل الأفضل أن يكون هناك نظام مالي تكنولوجي يساهم في تنمية المجالات الزراعية والصناعية والسياحية من شأنه أن يشكل تدفقا للتكنولوجيا ويتيح للجزائر تصنيع ما لا يقل عن خمسين بالمائة مما تستورده فضلا على

الخاتمة

بقائها في الاعتماد على قطاع المحروقات، والأخذ بالحسبان تجارب الدول المجاورة تونس والمغرب بعد مضي أكثر من عشر سنوات لدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

النتائج:

- توقيع الجزائر رسميا في 22 أفريل 2002 اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 والتي جاءت بعد اتفاقية التعاون التي أبرمتها الجزائر مع المجموعة الأوروبية سنة 1976.
- الإتحاد الأوروبي قد اهتم ببعد واحد وهو البعد التجاري من الشراكة وأن الاتجاه الذي سارت فيه الاتفاقية كان لصالح الطرف الأوروبي أكثر منه للجزائر.
- تعتبر الشراكة الأوروجزائرية تمهيدا أو تجربة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني لدرجات التطور في الإتحاد الأوروبي وجعله أكثر قدرة على منافسة اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي من خلال ترقية وتطوير المؤسسات الاقتصادية الوطنية قامت الجزائر بوضع مجموعة من برامج التأهيل لهذه المؤسسات بالإضافة إلى حزمة المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي متمثلة في برنامج ميدا 1 و 2 وذلك خلال فترة تمتد لـ 12 سنة من التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل بدئ التعامل ضمن منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية.
- المبالغ المالية التي تحصل عليها الجزائر في إطار برنامج ميدا ضعيفة وغير كافية مقارنة مع الدول الأخرى من جهة، وتوجيه هذه الأموال نحو مشاريع ونشاطات بدون أولوية واضحة ومحددة من جهة أخرى.
- تستحوذ دول الإتحاد الأوروبي على حصة 60% في التبادل التجاري بينهم والجزائر، في حين تبقى الجزائر تحقق أدنى معدلات نمو التجارة والسبب في ذلك تبعيتها للدول المتقدمة.
- ازدادت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، وانخفاض الصادرات وبقاء اعتماد الجزائر على منتج تصديري واحد
- حجم التدفقات المالية الواردة إلى الجزائر من خلال الاستثمار الأجنبي محدودة نوعا ما ومحتشمة مقارنة بما تزخر به الجزائر من إمكانيات استيعابية (إشكالية مناخ الاستثمار).
- اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية أدت إلى انخفاض محسوس من موارد ميزانية الدولة (موارد الدولة من الحقوق الجمركية على القيمة المضافة والواردات).
- تحرير المبادلات ساهم في نشوء بطالة ناتجة عن تحويل العمل أو التسريح.

الخاتمة

- اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ليس نموذجا ناجحا في الوقت الحالي، لكن يمكن أن ينجح في المستقبل.
- إن تفاوت مستوى الأداء بين الطرفين لا يعود لسوء تسيير المؤسسة الجزائرية فقط، وإنما للمناخ الاقتصادي المحيط بهذه المؤسسة وعلى رأسها غياب الهياكل الاقتصادية والمنشآت القاعدية الضرورية لتحسين أداء هذه الأخيرة.
- بقاء كل من إسبانيا، إيطاليا وفرنسا أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2015.

التوصيات:

- ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال تعزيز النسيج الاقتصادي الجزائري وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تظفر بحصتها من السوق الأوروبية.
- تنمية وتطوير مؤسسات البحث العلمي من خلال الاهتمام بالجامعات وربطها بالمؤسسات أي تطوير المنشآت القاعدية وتعزيز القدرات الصناعية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- يجب توفير الظروف المناسبة لجلب المستثمرين الأجانب خاصة استقرار القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الاستثمار.
- التشجيع على زيادة حجم الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للبنى الأساسية وفي مجالات الزراعة والصناعة والسياحة.
- تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية وتوفير مناصب الشغل بإطارات ذات كفاءة.
- استغلال التدفقات المالية المتأتية من الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية.
- تخفيض الواردات مما يخفض العبء على ميزانية الدولة (من السلع غير الأساسية).
- تحسين المنتجات الجزائرية مما يتلاءم والمنافسة مع النظراء الأوروبيين خاصة باتباع المعايير الدولية من حيث الجودة وحماية البيئة...الخ.

آفاق الدراسة:

- تأثير الشراكة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

- تأثير الشراكة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- آثار الشراكة الأورومتوسطية على القطاع الزراعي في الدول المغاربية.
- برنامج ميدا ومساهمته في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي**، دار الكتب، القاهرة، 2000.

2. إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

3. المخادمي عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.

4. بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

5. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

6. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط2، ج2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

7. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الرابعة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

8. سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى,200،.

9. صبحي تادرس قريصة, مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

10. عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

11. عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2009.

12. عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003.

13. عبد المقصود نزيه مبروك، "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**"، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

14. علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي –الشركة العربية للتسويق والتوريدات–**، القاهرة، مصر، 2010.

15. عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر:–النظرية والتطبيق–**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.

16. غراب رزيقة، سجار نادية، **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 13–14 نوفمبر2006**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

قائمة المراجع

17. فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورومتوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

18. فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.

19. كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.

20. محمد إبراهيم، محمود أحمد الشافع، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات لتجارة أي خيار الدول النامية**، جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ.

21. محمد شفيق عبد الفتاح، **أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

22. محمد هشام خواجكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، 1972.

الرسائل والأطروحات:

1. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

2. أتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

3. إنصاف قسوري **اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.

4. بوشريط العربي، **تفكيك التعريفة الحمركية وآثارها على الإيرادات العامة في ظل الشراكة الأورومتوسطية -دراسة حالة الجزائر 2005-2010-**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013.

5. بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2012-2013.

6. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

7. رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006-2007.

قائمة المراجع

8. زروكلان كهينة، **التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

9. زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات أور-رومتوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

10. زيتوني صابرين، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.

11. سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية-دول المغرب العربي-**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

12. سليمان بلعور، **أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

13. سليم بوهيدل، **إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016-2017.

14. شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

15. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.

16. شواشي فاطمة، **دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.

17. صبرينة فراح، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والعولمة دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011.

قائمة المراجع

18. صلاح الدين محيي مداح، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.

19. عبد الجليل علي عباس، **دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص حوكمة وتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016–2017.

20. عبد الجليل هجيرة، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016–2017.

21. عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

22. عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007–2008.

23. عديسة شهرة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017.

24. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حال الجزائر واتفاق الشراكة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

25. قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012،2011.

26. ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011–2012.

27. محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية(دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010– 2011.

28. مراد خروبي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014–2015.

29. مروش يوسف، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

30. معسكري سمرة، **تقييم اتفاق الشراكة الاقتصادية الأوروجزائرية(دراسة الأهداف المسطرة والنتائج) 2005-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011/2010.

31. منصري نجاح، **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

32. موساوي محمد، **اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية-**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2012.

33. نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

34. هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

الملتقيات:

1. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين(م)، حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب, البليدة، 21و22 ماي 2002.

2. تشام فاروق، **أهمية الشراكة العربية في تحسين مناخ الاستثمار-دراسة حالة الجزائر-**، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة فرحات عباس، الجزائر,08-09 ماي2004.

3. رحيم حسين، حاجي فطيمة، **إشكالية البطالة والتشغيل في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ب ت.

4. زايري بلقاسم، **إنعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة أيام 21 / 22 ماي، 2002.

قائمة المراجع

5. عبد الله بديعة، **الشراكة الاقتصادية المتوسطية**، الملتقى الخامس العلمي: الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية، جامعة الجزائر، 6 جوان 2001.

6. عوادي مصطفى، **إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 07/06 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018.

المجلات والمقالات:

1. العرباوي نصير، **مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، جامعة سطيف2، 2013.

2. زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة الشلف، ب ت.

3. سمينة عزيزة، الشراكة **الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، جامعة قاصدي مرباح.، ورقلة، 2011.

4. صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد2، 2003.

5. عديسة شهرة، **دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية-الجزائرية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2016.

6. علاوي محمد لحسن، **اتفاقيات الشراكة الأوروغربية شراكة حقيقية أم شراكة واردات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2012.

7. علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2009.

8. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04، جوان 2016.

9. ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005-2014)**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الرابع، العدد 15، فيفري، 2018.

التقارير:

قائمة المراجع

1. التقرير السنوي " فيميب " 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Peyrard joset. Gestion financière international. Ed : Vuibert.

2. Bruno PONSON. Van chan NGUYEN. Georges HIRSCH. **Partenariat d'entreprise et mondialisation**. Karthala. Paris

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

أهم ممولي الجزائر خلال سنة 2015

الدولة	القيمة (مليون دولار أمريكي)
الصين	8223
فرنسا	5420
إيطاليا	4828
إسبانيا	3934
ألمانيا	3382
الولايات المتحدة الأمريكية	2710
تركيا	2036
الأرجنتين	1281
كوريا الجنوبية	1171
البرازيل	1146
الهند	1114
هولندا	922
المملكة المتحدة	903
روسيا	842
بلجيكا	834
المجموع الجزئي	38746
المجموع العام	51501

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02

أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015

الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	القيمة المالية
Emirates International Investment	1	3000	5000
Vitenam oil Gas corporation	2	1999	4743
Repsol	2	839	3565
Jelmoli holding	5	4500	3539
Total corporation	3	961	3465
Orascom group	6	3541	2814
Arcelor mittal	3	4349	2447
British petroleum	3	485	2384
Group ortiz construccion y servicios del mediterraneq	4	2434	2049
China national petroleum	2	291	1991
شركات أخرى	344	70754	36043

قائمة الملاحق

الملحق رقم 03

أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 وماي 2015

الدول المستثمرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	القيمة المالية
الإمارات	25	26	11561	15280
إسبانيا	20	24	6702	7860
فرنسا	62	81	10011	5950
فيتنام	2	2	1999	4743
سويسرا	7	12	5874	4538
مصر	9	11	7350	4178
المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
الولايات المتحدة الأمريكية	31	34	3210	3303
الصين	12	12	9566	2658
لوكسمبورغ	1	3	4349	2447